جامعة أكلي محند اولحاج بالبويرة

إعداد البحوث والمذكرات الأكاديمية

مطبوعة موجهة لطلبة الماستر

د. سمير شيهاني
أستاذ محاضر بكلية الحقوق والعلوم السياسية

2017-2016

مقدمة:

من واقع التجربة البسيطة التي خبرتها من خلال تدريسي لمقياس منهجية إعداد البحوث والرسائل في السنوات المنصرمة، ومن خلال مشاركتي في لجان مناقشة العديد من مذكرات الماستر، لا حظت نقصا كبيراً لدى طلبتنا بخصوص تحضير وإعداد البحوث عموما، ومذكرات تخرجهم بالخصوص، كما لمست اختلافا كبيرا بين الأساتذة في هذا المجال، لا سيما في طرق التوثيق، وهذا الاختلاف في حد ذاته ليس عيبا، ولكنه يصبح كذلك عندما يصر الأستاذ الممتحن أو المشرف على وجهة نظره ويعتبرها هي الصواب والحقيقة المطلقة، والتي يجب أن يتقيد بها الطالب، وإلا فإنه مخطئ ومجانب للصواب، في حين أن الأمر ليس بهذه الحِدّة، وليس بهذا الضيق الذي يراه البعض، بل إن الأمر فيه متسع في كثير من الأحايين. وطالما أن الباحث تقيد بمنهجية واحدة – مقبولة عند المنهجيين– وسار عليها في كامل بحثه، فلا حرج عليه ولا تشنيع.

وأكثر من ذلك، لاحظت نقصاً عند العديد من الأساتذة بهذا الشأن؛ إما بسبب محدودية الاطلاع في مجال منهجية إعداد البحوث والمذكرات والأطاريح، وإما بسبب الاكتفاء برأي وقع في صدرهم ولم يستطيعوا أن يخرجوا عنه، فأبوا لغيرهم أن يحيد عنه، وإما بسبب عدم إلمامهم ببعض المواضيع لاسيما اللغوية منها؛ فتراهم يخلطون بين قواعد اللغة الأجنبية وقواعد اللغة العربية، ويُشنّعون على الطلبةِ استعمالهَم بعض التراكيب أو

التعابير اللغوية، ويصفونها بأنها غير صحيحة، في حين أنها سليمة، وأن من يصفها بالخطأ هو المُجانبُ للصواب.

لهذا أردت أن أخرج هذه المطبوعة المختصرة، أبيّن فيها مراحل إعداد البحوث والمذكرات العلمية، بدءاً من تبيان العلاقة بين كل من الباحث الأكاديمي أو العلمي والبحث والأستاذ المشرف، إلى غاية مناقشة البحث أمام لجنة علمية تُقَوِّمه وتزيده صقلا من خلال ما تبديه من ملاحظات وإضافات.

الفصل الأول: العلاقة الثلاثية في البحث العلمي

غالبا ما يكون في البحث العلمي الأكاديمي الذي يتم في الجامعات أو المعاهد أو المدارس العليا... طرفان مسؤولان على هذا البحث؛ أولهما مسؤوليته مباشرة وهو الباحث ذاته، والثاني هو الشخص المشرف على هذا الباحث، والذي يكون له دور التوجيه والمتابعة من حين بدء البحث إلى حين إيداعه ومناقشته؛ لهذا نجد أن هناك علاقة ثلاثية تنشأ بين كل من الباحث والأستاذ المشرف والبحث في حد ذاته نبينها فيما يلي.

لكن قبل ذلك، لا بد لنا من التعريج على شيء مهم يتمثل في تحديد مفهوم البحث العلمي، لكي نتبيّن هل ما كل ما يكتب ويُنشر أو يُقدّم للقراءة يعتبر بحثا علميا أكاديميا بالمقاييس العلمية المعروفة.

المبحث الأول: مفهوم البحث العلمي

إن تحديد مفهوم البحث العلمي يتعدى ذكر تعريفه اللغوي والاصطلاحي (مطلب أول)، إلى عناصر أخرى عديدة، أهمها: تبيان مميزاته أو مواصفاته وأنواعه (مطلب ثانٍ).

المطلب الأول: تعريف البحث العلمي

- **البحث لغة:** مأخوذ من مادة: "بَحَثَ"، وهو طلب الشيء في التراب، وهو كذلك: السؤال عن الشيء والاستخبار عنه، والتفتيش...الخ[1].

- وفي **الاصطلاح هو:** «الجهد الذي يبذله الباحث، تفتيشا، وتنقيبا، وتحقيقا، وتحليلا، ونقدا، ومقارنة، في موضوع ما، بغاية اكتشاف الحقيقة أو الوصول إليها، وليس للبرهنة على شيء ما، أو إثبات أمر ما، أو تأييد رأي ما، يتفق ورؤيته أو ميله، وبالتالي هو التقرير الموضوعي، الكامل، الشامل، الوافي، المعلل بالأدلة والأسانيد، والمجرد عن كل ميل أو هوى، الذي يقدمه، ولا سيما الباحث الأكاديمي أو الجامعي، حول موضوع ما أو مشكلة ما، إلى

(1) – محمد بن مكرم بن على ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، الطبعة الثالثة، بيروت، لبنان، 1414هـ، ج2، ص114– 115، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، الزَّبيدي، تحقيق مصطفى حجازي، تاج العروس من جواهر القاموس، مطبعة حكومة الكويت، 1389هـ– 1969م، ج5، ص163.

لجنة متخصصة، بغاية انتزاع الرضى أو الثناء عليه، أو الإعجاب به، للحصول على درجة علمية معينة: ماجستير أو دكتوراه»[1].

وعرفه آرثر كول "Arthur Cole" بأنه: «تقرير واف يقدمه باحث عن عمل تعهده وأتمه، على أن يشمل التقرير كل مراحل الدراسة، منذ كانت فكرة حتى صارت نتائج مدونة، مرتبة، مؤيدة بالحجج والأسانيد»[2].

ومن ثم فالبحث يقتضي التوفيق بين القدرات الخاصة والنشاط الذاتي المبدع الخلاق، وبين المعلومات المأخوذة، بأسلوب مؤثر، مبتكر، واضح، بسيط، ودقيق، مع حسن الربط بين الأفكار، باستعمال التحليل المنطقي، والبرهان العقلي، والترابط العلمي، لجذب القارئ إلى الاطلاع عليه من بدايته إلى نهايته[3].

وعرفه آخر بأنه: «عمل منظم يهدف إلى حل مشكلة معرفية باستقراء

(1) – مهدي فضل الله، أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، دار الطليعة، ط 2، بيروت، لبنان، 1998، ص12.

(2) – أحمد شلبي، كيف تكتب بحثا أو رسالة، مكتبة النهضة المصرية، ط 6، القاهرة، 1968، ص5.

(3) – مهدي فضل الله، المرجع السابق، ص12– 13.

جميع مكوناتها التي يظن أنها أساس الإشكال»[1].

وجاء عند البعض بأنه: «نتاج إجراءات منظمة ومصممة بدقة من أجل الحصول على أنواع المعرفة والتعامل معها بموضوعية وشمولية، وتطويرها بما يتناسب مع مضمون واتجاه المستجدات البيئية الحالية والمستقبلة»[2].

المطلب الثاني: مواصفات وأنواع البحث العلمي

البحث العلمي ليس كل كتابة تقدم لنا حتى ولو كانت تحوي على زيادة معرفة، بل لها عدة مواصفات ينبغي أن تنصبغ بها، منها ما يرتبط بالبحث ذاته، ومنها ما يتعلق بالباحث. كما أن البحوث العلمية متعددة بحسب الغاية من إنجازها، وهذا ما سنتولى تبيانه في هذا المطلب.

الفرع الأول: الموصفات التي لا بد منها في البحث العلمي

البحث مسؤولية علمية تتطلب من الباحث الأمانة العلمية، التي تقتضي النقل الصحيح للمعلومة، وتوثيقها بنسبها لأصحابها، والتجرد في فهمها.

(1) – فريد الأنصاري، أبجديات البحث في العلوم الشرعية، منشورات الفرقان، ط1، الدار البيضاء، المغرب، 1997، ص24.

(2) – رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارسته العملية، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان– دار الفكر، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، 1421 – 2000م، ص69. نقلا عن:
Frederick Lamson Whitney, The elements of research, 1946, p.18; Polansky, N, Social work research, p.2.

ولا بد في ذلك للباحث من الصبر والمثابرة، وبعد النظر، والإخلاص في العمل. إضافة إلى تأنّيه في الحكم والتقدير، وعدم تحيزه إلى جانب أو رأي أو فرقة أو مذهب، وعدم مبالغته في سرد بعض المسائل أو نقدها أو الاستشهاد بها...الخ

كما أن الكتابة –لا ريب– إنما تكون، كما قال حاجي خليفة في كتابه "كشف الظنون"، على سبعة أقسام: «شيء لم سيبق إليه فيخترعه، أو شيء ناقص يتممه، أو شيء مغلق يشرحه، أو شيء طويل يختصره دون أن يخل بمعانيه، أو شيء متفرق فيجمعه، أو شيء مختلط يرتبه، أو شيء أخطأ فيه مصنفه فيصلحه»[1].

(1)– مصطفى بن عبد الله المشهور بحاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، بيروت، لبنان، د.ت، ج1، ص35.
وقد أورد قبله عبد الباسط بن موسى العلموي، المعيد في أدب المفيد والمستفيد، المكتبة العربية، الطبعة الأولى، دمشق، سوريا، 1349، ص80؛ هذا المعنى قائلا: «وهذا لا ينافي ما ذكره بعضهم من أن رتب التأليف سبعة: استخراج ما لم يسبق إلى استخراجه، وناقص في الوضع يتمم نقصه، وخطأ يصحح الحكم فيه، ومستغلق بإجحاف الاختصار يشرح أو يتمم بما يوضح استغلاقه، وطويل يبدد الذهن طوله يختصر من غير إغلاق ولا حذف لما يخل حذفه بغرض المصنف الأول، ومتفرق يجمع أشتات تبدده على أسلوب صحيح قريب، ومنثور غير مرتب يرتب ترتيبا يشهد صحيح النظر أنه أولى في تقريب العلم للمتعلمين من الذي تقدم في حسن وضعه وترتيبه وتبويبه».

فالقسم الأول، ولو أنه قليل جدا في عصرنا، هو ما يصبو إليه كل باحث، فيأتي بجديد لم يُسبق إليه، وهذا هو الابتكار أو الاختراع. والقسم الثاني يطرقه الكثير من الباحثين على اعتبار أن كل ما كتب من قبل يعتريه النقص، فيرى الباحث الجديد بأن وجه النقص فيه هو من جانب معين فيأتي ويكمله، ليأتي آخر ويرى بأن النقص من جانب آخر، أو أن من أكمل العمل في جانب معين جاء عمله ناقصا من جانب أو جوانب أخرى، وهكذا دواليك.

والقسم الثالث، ليس بكثير الانتشار في عصرنا، إذ المصنفات المختصرة ذات العبارات المغلقة أو المبهمة أو المستعصية الفهم، إنما كانت في زمن سابق، لا سيما في الفقه، وجل هذه المختصرات –إن لم نقل كلها– قد تم شرحها مرات ومرات من علماء وباحثين قدماء ومعاصرين. ومع ذلك لا عيب إن قام باحث معاصر بزيادة شرح أو توضيح لتلك المختصرات. ولعل من باب هذا الصنف شرح النصوص القانونية التي تكون غالبا مختصرة، فيبين الباحث والشارح فحواها، ويستخرج عناصرها ويبين آثارها.

والقسم الرابع المتمثل في اختصار المصنفات الطويلة لم يعد بالكثرة التي كان عليها في قرون مضت، لكنه مع ذلك ما زال مطروقا، وإن كنا نكاد لا نجده في المجال القانوني، حيث لا نرى مؤلفا يخرج كتابا يقول فيه بأنه قد اختصر فيه كتابا معينا، بل يدعي بأنه ألفه مستقلا عن غيره، رغم أن الناظر فيه يرى عيانًا بانه اختصرٌ لكتاب معين قد قرأه. ومثال ذلك كتاب الدكتور محمد صبري السعدي في الالتزامات، فهو يتعلق بالنظرية العامة للالتزامات،

في أنه اختصار لكتاب الوسيط للسنهوري في ذات الموضوع.

أما القسم الخامس فهو أغلب ما يقوم به الباحثون في العلوم الإنسانية، ومن بينهم الباحثون في القانون، حيث يختارون موضوعًا معيّنًا، ثم يقوم بجمع شتات ما يتعلق به في بطون الكتب، ليخرجوا لنا موضوعًا متكاملا وقائما بذاته. وتظهر براعة الباحث هنا في كيفية التبويب والترتيب، والتنسيق بين العناصر والمعلومات، وحسن تسلسل الأفكار.

والقسم السادس المتمثل في ترتيب شيء مختلط، ليس كثير الولوج، إذ مسألة اختلاط العناصر والمواضيع في مصنف ما كثيرا ما تكون وجهة نظر لا أكثر، وربما كان المصنف الأول قد وضع مواضيع كتابه بترتيب معين لغرض يعلمه هو، أو بناءً على ظرف أو موقف معين، أو طلب منه ذلك. فلا نقول بأن هذا المصنف مادته مختلطة إلا بتحفظ، ومن ذلك مثلا كتاب صحيح البخاري، الذي فيه تكرارات عديدة، لكن العالمين بفقه وعلم البخاري برروا ذلك على أساس أن في كل تكرار زيادة فائدة تتعلق إما بطريق الحديث أو لتسمية راوٍ أو تصريحه بسماعه، أو لبيان نسخ الحكم، أو ما يستخلص منه من فوائد، أو للدلالة على أن الحديث فيه خلاف معه صحته.

وأما القسم السابع والأخير فكثير الورود في التفاصيل لا في العموم؛ إذ من النادر أن نجد من يصنف كتابا في أخطاء مصنف آخر، إلا في باب الرد عليه، وكل ما نجده هو الإشارة إلى مجانبة فلان الصواب في مسألة أو فكرة وبعض المسائل أو الأفكار، وهذا لا يقرى لأن يُكتب فيه كتاب لا سيما

في مجال القانون. أما في مجال الشريعة لا سيما العقيدة فكثير الورود.

وعلى العموم ينبغي للبحث ألا يخلو من أحد هذه الفوائد: استنباط شيء كان معضلا، أو جمعه إن كان مفرقا، أو شرحه إن كان غامضا، أو حسن نظم وتأليف، أو إسقاط حشو وتطويل.

ويشترط في الكتابة أن يصل الكاتب إلى الغرض الذي وضع البحث لأجله، وحسن الترتيب، ووجازة اللفظ، ووضوح الدلالة، وسلاسة الأسلوب، والابتعاد عن الغريب من الألفاظ، وعن المجاز.

وحتى نسميه بحثا، لا بد أن يؤدي إلى نمو في المعرفة، وتطويرها، وزيادة الاقتراب من الحقيقة.

الفرع الثاني: أنواع البحث العلمي

والبحوث التي تقدم أنواع: إما بحوث صفية تقام في الصف المدرسي[1]، يقوم فيها الطالب بدراسة جزء من المقرر، بشكل بسيط إلى حدّ ما، وباستعمال عدد محدود جدا من المصادر والمراجع المتوفرة في الجامعة غالبا، ويكون إشراف الأستاذ عليها شكليا فقط؛ كونه لا يستطيع تتبع جميع خطوات الطلبة لكثرتهم، ولضيق الوقت، حيث تقدم البحوث في الصف

(1) – رجاء وحيد دويدري، المرجع السابق، ص81-82.

أسبوعيا؛ مما يجعل مهمة الإشراف الشامل على العمل، وتتبع مراحله بشكل دقيق ومستمر، أمرًا عسيرًا جدا.

وهناك البحوث التي تقدم للنشر في المجلات والدوريات، أو في المؤتمرات والملتقيات والندوات والأيام الدراسية؛ الوطنية والدولية. وهذا النوع من البحوث يخضع للفحص عن طريق لجنة قراءة أو لجنة خبرة، لتقدير مدى توافقه مع الموضوع محل الدراسة في المؤتمر أو الملتقى أو الندوة، ومدى مطابقته للمقاييس العلمية؛ من جدّة في الموضوع، وسلامة في الشكل والمضمون، وأهليته لأنْ يُنشر في المجلة المطلوبة، أو يعرض كمداخلة في المؤتمر أو الملتقى أو الندوة أو اليوم الدراسي.

وهناك بحوث الماجستير والتي تعد من طرف الطلبة في مرحلة ما بعد التدرج الأول، أي بعد الحصول على شهادة الليسانس (الإجازة)؛ حيث يدرس الطالب سداسيين أو ثلاثة، ثم يتفرغ لإعداد رسالته[1]، في مدة لا تتجاوز سنة ونصف في الغالب.

ورسالة، أو مذكرة، الماجستير، وإن كان يفترض فيها أن تكون مبتكرة، وأن تضيف نموا وتطورا في المعرفة، إلا أن الباحث فيها ليس مجبرا على أن

(1) – أصبحت في التشريع الجزائري بعد 1998 تسمى مذكرة ماجستير وليس رسالة، وهذا بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98- 254.

يأتي بجديد لم يسبقه إليه أحد، أو يخترع شيئا[1]، بل الأهم فيها أن يظهر الباحث شخصيته من خلال البحث، وأن يبين إمكاناته في حسن الجمع والتركيب والترتيب، والتفكيك والتحليل.

وقد وضحت المادتان 22 و23 من المرسوم التنفيذي رقم 98-254 المتعلق بالتكوين في الدكتوراه وما بعد التدرج المتخصص والتأهيل الجامعي، الهدف من دراسة الماجستير، وهو تعميق المعارف، وتلقين تقنيات البحث، والتمرن على طرق التحليل والتفكير، وتنمية قدرات البرهنة والتفكير العلميين، والاستنتاج، وشرح نتائج الأحداث والوقائع، وتدوينها في شكل قابل للاستغلال. إضافة إلى زرع القدرة على التقدير، والصرامة، والتوازن في الحكم على الأمور. وقد نصت كذلك المادة 2/43 على وجوب تبيان الطالبة لمقدرته على الملاحظة والتحليل والتلخيص من خلال العمل الذي ينجزه.

كما بيّنت المادة 2 من القرار الوزاري رقم 362، المؤرخ في 09 جوان 2014، الذي يحدّد كيفيّات إعداد ومناقشة مذكرة الماستر؛ أن الهدف من هذه المذكرة هو تنمية القدرات على البرهنة والتفكير العلميين، والاستنتاج، وشرح النتائج والوقائع، وتدوينها بشكل قابل للاستغلال. وهذا هو نفس ما

(1) – نصت الفقرة 2 من المادة 43 من المرسوم المذكور صراحة على أنه لا يشترط في مذكرة الماجستير الابتكار أساسا.

جاء في المرسوم التنفيذي 98-254 سالف الذكر.

هذه الرسالة أو المذكرة، هي من متطلبات الحصول على درجة/ شهادة الماجستير. ويشترط فيها أن تحرر باللغة العربية، لكن يمكن تحريرها بلغة أخرى إذا ما وافق المجلس العلمي للجامعة على ذلك برأي معلّل، ثم رخّص رئيس الجامعة بذلك، طبقا لنص المادة 44، والمادة 59 من المرسوم 98-254.

على أن يقوم الطالب وجوبا بإرفاق المذكرة بملخص باللغة العربية عند إيداعها رسميا، أو ملخصا باللغة المكتوبة بها المذكرة.

ويودع ملف المناقشة – طبقا لنص المادة 46 من المرسوم 98-254- في ثماني (8) نسخ، شهرا على الأقل قبل المناقشة، ويعطي رئيس الجامعة الترخيص بالمناقشة بعد تقديم المشرف تقريرا إيجابيا عنها، وموافقة اللجنة البيداغوجية للماجستير.

وتتم مناقشة المذكرة، طبقا لنص المادة 47 من ذات المرسوم، أمام 3 إلى 5 أعضاء برتبة الأستاذية (باحتساب المشرف)، أي بدرجة أستاذ (بروفيسور) أو أستاذ محاضر قسم "أ"، أو على الأقل أستاذ مكلف بالبحث. يكون المشرف مقررا، ويمكن أن يعين أستاذ من خارج الجامعة.

وفي الماستر تناقش المذكرة طبق المادة 11 من القرار الوزاري 362، من طرف 3 إلى 5 أعضاء: رئيس اللجنة، المشرف ومساعد المشرف إن

وجد، الممتحن، وقد يُلجأ إلى تعيين ممتحن ثان، كما قد يدعى عضو خامس لحضور جلسة المناقشة. ونشير هنا إلى أن القرار الوزاري لم يحدد درجة الأساتذة، سواء المشرفين أو الممتحنين.

تقوم لجنة المناقشة بتقييم العرض الشفوي للطالب، ويمكنها أن تطرح عليه أسئلة، يجيب عنها إما مباشرة أو في نهاية تقديم الملاحظات والأسئلة، ولا يشترط أن يجيب عن كافة الأسئلة أو الملاحظات بل له أن يختار منها ما يريد.

في حالة تساوي الأصوات يكون صوت رئيس اللجنة مُرَجِّحًا، فتعطى إحدى التقديرات الآتية: مقبول بالنسبة لمعدل عام من 10 إلى ما دون 12، قريب من الحسن من 12 إلى ما دون 14، حسن من 14 إلى ما دون 16. حسن جدا من 16 فما فوق.

وفي الماستر تكون التقديرات، طبقا لنص المادة 12 من القرار الوزاري كالآتي:

من 10 إلى ما دون 12: تقدير مقبول. من 12 إلى ما دون 14: قريب من الجيد. من 14 إلى ما دون 16: جيد. من 16 إلى ما دون 18: جيد جدا. من 18 إلى 20 ممتاز! مع ملاحظة أن هذه التقديرات لا تتعلق بالمعدل العام بل بعلامة مناقشة المذكرة.

وتؤخذ في الحسبان عند التقييم العناصر الآتية:

– المخطوط: أي المذكرة المكتوبة من حيث الإخراج الفني والتنسيق، واحترام المعايير الموضوعة من طرف المجلس العلمي أو اللجنة العلمية.

– العرض الشفوي: من حيث جودة الأداء، واستعمال اللغة السليمة، وترتيب الأفكار، واحترام الوقت المعطى من طرف رئيس اللجنة.

– الإجابة عن الأسئلة: وهذا لمعرفة مدى فهم الطالب للموضوع الذي قدمه، ولا يقتصر الأمر على الأسئلة بل قد يقوم الطالب بالرد على بعض الملاحظات المقدمة أو الانتقادات الموجهة بإظهار وتوضيح وجهة نظره في الموضوع.

وهناك بحوث الدكتوراه، ويقوم بها الباحث الذي حاز شهادة الماجستير[1]، بمعدل عام لا يقل عن 12 من عشرين، أو طالب الماستر

(1) – هناك بعض الدول، مثل إنكلترا، تسمح لغير الحائزين على شهادة الماجستير، بل ولغير الدارسين في الجامعة، أن يقوموا بإعداد بحوث لنيل شهادة الدكتوراه، بخضوعه لامتحان كتابي وآخر شفهي لأجل تقدير إمكاناته المعرفية، وهذا بعد أن يقدمه الأستاذ الذي يريد الإشراف عليه للجنة الخبرة. فالأستاذ له دور إيجابي في هذه الدول، وله أن ينتقي من غير الجامعيين من يرى فيه الكفاءة اللازمة للحصول على شهادة الدكتوراه، بخلاف الأستاذ في بلادنا العربية أين له دور سلبي، حيث إن لم يفرض عليه الطالب الذي سيشرف عليه، فإنه لا يمكنه أن يشرف على طالب للدكتوراه من غير من حاز شهادة الماجستير، بل في كثير من الجامعات الجزائرية يمنع الإشراف على طلبة الماجستير أو الدكتوراه على من لا ينتمي إلى الجامعة المؤطِّرة.

الذي اجتاز مسابقة الدكتوراه.

ويمكن أن نعتبر شهادة الدكتوراه أعلى درجة بحثية. على أن هناك بعض الدول الغربية تفرض إعداد دراسات وبحوث لأجل نيل شهادات أعلى من الدكتوراه، تحت إشراف أستاذ ذي درجة عالية، تُعرض وتناقش أمام لجنة خبراء، ومن ذلك ما يتطلب للحصول على درجة أستاذ في القانون في كندا.

ولقب "دكتور" يطلق على الذي يُعَلِّمُ علنًا، وأطلقه اليهود على الرجل الرّباني (الحاخام) أو العالم بالشريعة، فأصلها يعود لليهود. كما أطلقه المسيحيون على الذي يفسر الكتب المقدسة. وأول ما دخلَ الجامعات كان في جامعة بولونيا "Université de Bologne" – بإيطاليا– في القرن الثاني عشر ميلادي، والتي تأسست عام 1088م، ثم تلتها جامعة باريس بقليل[1].

ويكاد بحث طالب الدكتوراه لا يختلف عن بحث الماجستير من حيث المبدأ، إذ إنه لا بد فيه من زيادة ونمو المعرفة، غير أنه يشترط فيه الابتكار والجدة في الموضوع، سواء من حيث كونه موضوعا غير مطروق أو من حيث زاوية دراسته، كما لا يُكتفى في رسالة الدكتوراه بحسن الترتيب

(1) – عبد الرحمن عميرة، أضواء على البحث والمصادر، دار الجيل، الطبعة السادسة، بيروت، ص31.

والتركيب، بل لا بد أن يظهر الباحث براعة في التحليل والنقد والمناقشة، تزيد بكثير عما هي في الماجستير، كما أنه لا بد له من الرجوع إلى عدد كبير من المصادر والمراجع – لاسيما الأصلية منها– لإثراء بحثه بشكل يجعل قارئه ينجذب إليه، لا يمله، من أوله إلى آخره.

تحرر أطروحة الدكتوراه باللغة العربية مثلها مثل مذكرة الماجستير ومذكرة الماستر، إلا إذا وافق مدير المؤسسة (الجامعة أو المعهد أو المدرسة العليا) على تحريرها بلغة أخرى، بعد إبداء المجلس العلمي رأيه، والذي لا بد أن يكون مبرَّرًا، وهذا ما نصت عليه المادة 59 من المرسوم التنفيذي 98–254. وعلى المترشح إيداع 8 نسخ لدى الهيئات الإدارية، طبقا لنص المادة 73 من ذات المرسوم، ليقوم أعضاء اللجنة والمعينون من طرف المجلس العلمي بالاطلاع عليها خلال مدة 60 يوما قبل تاريخ المناقشة، مرفقة بمقال منشور – على الأقل– وملخص عن الأطروحة.

تناقش الأطروحة، طبقا لنص المادة 70 من المرسوم التنفيذي 98–254، أمام لجنة تتكون من 4 إلى 6 أساتذة برتبة أستاذ تعليم عالي (أستاذ حاليا)، أو أستاذ مؤهل (أستاذ محاضر قسم أ)، أو أستاذ أبحاث، ويجب أن يكون ثلث الأعضاء على الأقل من خارج الجامعة. وإذا غاب أحد المناقشين يمكن أن يرخص رئيس اللجنة بانعقاد المناقشة إذا حضر على الأقل 4 مناقشين، مع الإشارة إلى أن غياب الأستاذ المقرر يمنع إجراء المناقشة، طبقا لنص المادة 79.

تعطى لطالب الدكتوراه من 20 إلى 30 دقيقة لعرض ملخص عن أطروحته، تعطى لطالب الدكتوراه بعد المناقشة – إذا ما اعتبر ناجحًا– إما تقدير مشرّف أو مشرف جدّا، مع منحه لقب: دكتور في العلوم، ويمكن للجنة تهنئته، وهذا ما نصت عليه المادة 83.

المبحث الثاني: صفات الأستاذ والباحث

لا بد للباحث العلمي، أستاذا كان أم طالبًا، أن يتحلى بكثير من الصفات التي ترتقي به ذاتيا وعلميا، وإلا لما اعتبر الأستاذ أستاذا ولا الطالب طالبا.

المطلب الأول: صفات الأستاذ

– أن يؤمن الأستاذ بصواب ما يقول. فثقة الأستاذ في نفسه وفيما يقول من أهم ما يعطي للأستاذ رفعة منزلته العلمية، على أن يقرن ما يقول بالأسباب أو الحجج والأدلة لإقناع الطالب؛ لأن الكلام دون سند، وإعطاء المعلومات دون تأييدها بالأدلة، أمر يستطيع فعله أيا كان. أما القول مع الدليل والحجة فلا يكون إلا من أهل العلم[1].

– أن يبذل وسعه في التعليم، وأن يقدم كل ما يستطيع لطلبته، ولا يبخل بما لديه من علم.

– أن يكون حسن الخلق مع الطلبة وغير الطلبة.

– أن يشجع الطلبة على الدراسة والاجتهاد.

(1) – ولهذا قال ابن المبارك رحمه الله بخصوص الحديث النبوي: «...ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء».

– أن لا يستغل مركزه ووظيفته لمصالحه الشخصية بل يجعل ذلك لوجه الله.

– أن لا يكون متعاليا ومغرورا.

– أن يبذل كل الجهد في إفهام الطالب، وأن يكرر الشرح لمن لم يفهم، ولا يوبخ أو يهين من لم يفهم.

– أن يبين فضل المتفوق، وفي الوقت نفسه يحث غير المتفوق على الاجتهاد.

– أن يكون ليّنا مع طلابه، ومتواضعا وبشوشا معهم، وفي الوقت نفسه حازما لا سيما مع الطلبة الذين يثيرون البلبلة في الصف.

– أن يحترم طلابه، وأن يسأل عمن غاب منهم غيبة غير معتادة.

– أن يعامل الطلبة معاملة متساوية، إذا ما تساوت صفاتهم الخُلُقية والعلمية.

– أن لا ينتقل من مسألة إلى أخرى حتى يوفيها حقها وأن يشرحها لطلبته حتى لا يشتت أفكارهم.

– أن لا يخجل من أن يقول لا أعلم في مسألة لا يعرفها، وأن يعترف بخطئه في قول قاله إذا تبين له ذلك فيما بعد.

– أن يكون واسع الصدر، فلا يتذمر من الطالب أو ينزعج منه حتى ولو أتاه في وقت غير مناسب، وألا يبدي له هذا الانزعاج.

– عدم السخط على عمل الطالب وتجريحه حتى ولو كان سيئا، بل تنبيهه إلى الأخطاء والهفوات بلين ولطف.

– تجنب فرض الآراء على الطالب، ومنح الطالب الفرصة للعمل وفق ما يراه هو.

– يفضل أن يكون للأستاذ نفس التخصص في الموضوع الذي يشرف عليه.

المطلب الثاني: صفات الباحث

على الباحث الأكاديمي أن يتصف بصفات ذاتية وموضوعية كثيرة نذكر منها ما يلي[1]:

– الحرص على طلب العلم والمثابرة على ذلك، وعدم تضييع الوقت.

– أن لا ينتقل من كتاب إلى آخر حتى يفرغ منه.

– أن يتمتع الباحث بخيال إبداعي يمكنه من إنجاز عمل أصيل ذي مستوى رفيع.

– احترام الأستاذ وعدم مجادلته ومشاكسته وتخطئته، حتى ولو كان مخطئا، بل عليه شرح الأمر له دون أن يحرجه.

– عدم الحياء من طرح الأسئلة، أو القول بأنه لم يفهم مسألة ما.

---

(1) – انظر في تفصيل ذلك: عبد الرحمن عميرة، المرجع السابق، ص55– 58؛ رجاء وحيد دويدري، المرجع السابق، ص62– 66.

- الإصغاء إلى كلام الأستاذ حتى ولو كان معلوما لدى الطالب، وأن يحرص على ألا يفوته من كلامه شيء.
- أن يصغي إلى ملاحظات الأستاذ، ويعمل بالنصائح التي يبديها له.
- التجرد عن الأهواء والعواطف، والميولات الدينية أو الفكرية، والتعصب أو التحيز إلى اتجاه أو فكر معين.
- التواضع العلمي وعدم الغرور والخيلاء، من خلال ما يذكره من آراء شخصية، وعدم الاستخفاف بالغير أو تحقيرهم وتخطيئهم.
- الأمانة العلمية عند نقل الأفكار من مضانها ومصادرها، وعند التعبير عنها بعدم التغيير والتحوير في معانيها لا مبانيها، وبالتثبت عند العزو إليها، وتوثيق كل ما يورده.
- النزاهة من خلال عدم نسب كلام إليه هو في الحقيقة للغير، أو سرقة عمل الغير والادعاء بأنه هو من قام به، أو استعمال الحيل في النقل حتى لا يكتشف أمر سرقته العلمية؛ بعدم الاستعانة بغيره في إنجاز العمل بدله.

وبخصوص الأمانة العلمية، فقد صدار القرار رقم 933 مؤرخ في 28 جويلية 2016، يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها، وبين الحالات التي تعتبر سرقة علمية، كما بين العقوبات التي توقع في حال حصولها. فقد عرفت المادة 3 السرقة العلمية بأنها: «كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو كل من يشارك في عمل ثابت للانتحال وتزوير النتائج أو

غش في الأعمال العلمية المطالب بها أو في أي منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى».

ثم حددت الأعمال التي تعتبر سرقة علمية كالآتي:

- اقتباس معلومة أو فكرة أو نص أو فقرة – كليا أو جزئيا– من مقال منشور أو كتاب أو مجلة أو دراسة علمية أو تقرير، أو من موقع الكتروني، حرفيا أو مع إعادة صياغته؛ دون ذكر مصدرها الأصلي، أي بأن ينسبها الشخص لنفسه وهي لغيره.

- أن يتم الاقتباس حرفيا من وثيقة دون وضع النص المقتبس بين شولتين، ودون ذكر مصدرها الأصلي.
- استعمال معطيات خاصة دون تحديد مصدرها الأصلي.
- استعمال برهان أو استدلال معين دون ذكر مصدره.
- نشر مقال أو مطبوعة أو تقرير للغير ونسبتها إليه.

كما ألزم الباحث المقدم على إنجاز مذكرة تخرج أو مذكرة ماستر أو ماجستير أو أطروحة دكتوراه بأن يقوم بتعبئة نموذج تصريح شرفي يتعلق باتباع المعايير العلمية والمنهجية في إعداد العمل الأكاديمي، وبالخصوص النزاهة العلمية، وذلك عند تسجيل موضوع البحث أو المذكرة أو الأطروحة[1]. حيث ورد هذا النموذج

(1) – طبقا لنص المادة 7 من القرار الوزاري 933 سالف الذكر.

في الملحق وفق الصيغة الآتية:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مؤسسة التعليم العالي:

نموذج التصريح الشرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز البحث

أنا الممضي أدناه،

السيد: .....الصفة: طالب، أستاذ باحث، باحث دائم: .....الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: ..... والصادرة بتاريخ: ..... المسجل بكلية: ..... قسم: .....

والمكلف بإنجاز أعمال بحث (مذكرة تخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)، عنوانها: .....

.....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: .....

إمضاء المعني

وفي حال الإخلال بهذا الالتزام، أي في حال ثبوت السرقة العلمية للباحث، سواء قبل مناقشة العمل أو بعده، يتعرض مقدم العمل إلى عقوبات حددتها المادتان 35 و 36 من القرار الوزاري 933، تتمثل أساسا في إبطال المناقشة فتعد كأن لم تكن، كما يسحب اللقب الذي منح له، أو الدرجة أو الشهادة؛ فإن كان قد تحصل على شهادة الماستر مثلا أو الماجستير، أو أعطي له لقب دكتور او درجة دكتور، جرد من هذه الشهادة أو هذا اللقب. وزيادة على ما سبق، يتم وقف نشر الأعمال محل السرقة العلمية أو سحبها من الأسواق إن تم توزيعها وتسويقها، وهذا بخصوص الأساتذة الباحثين[1]. هذا دون أن نغفل العقوبات التي قد يقررها مدلس التأديب بالنسبة للطلبة، بمقتضى القرار 371، وكذلك مثول الأستاذ الباحث أمام اللجنة الإدارية المتساوية الأعضاء بناءً على التقرير الذي يقدمه مجلس أخلاقيات المهنة الجامعية.

---

(1) – من المفروض أن هذا الإجراء لا يقتصر على الأعمال التي يقدمها الأساتذة الباحثون والباحثون الاستشفائيون والباحثون الدائمون، بل يمتد إلى الطلبة الذين تكون لهم أعمال منشورة، لا سيما طلبة الدكتوراه والماجستير.

كما أن المواد المتضمنة العقوبات تتعلق فقط بالمذكرات والأطاريح، والأعمال البيداغوجية

الفصل الثاني: خطوات كتابة بحث علمي أكاديمي

إذا اتصف الباحث بالصفات المذكورة سابقا، واحترم العلاقة التي تربطه بالأستاذ المشرف، ومواصفات البحث العلمي؛ كان عليه المرور خلال بحثه بالخطوات الآتي ذكرها عند إنجازه لهذا البحث.

المبحث الأول: اختيار الموضوع والاستعداد لعمية البحث

يعد اختيار الموضوع بالنسبة إلى الباحث أهم مرحلة في عملية البحث، وأكبر عائق؛ ذلك أن التوفيق إلى اختيار موضوع جيد يمثل مفتاح النجاح بالنسبة إليه، وهذا النجاح لا يتأتى إلا إذا كان الموضوع يتلاءم مع قدرات الباحث المعرفية بمختلف جوانبها، واهتماماته البحثية، ووضعيته المادية. وكان داخلا ضمن الأصناف السبعة التي ذكرها حاجي خليفة. وهذا لا شك أن أمر ليس باليسير على الباحث، لا سيما إن كان في بداية حياته البحثية؛ لذلك سنورد في هذا المبحث بعض التوجيهات بخصوص اختيار موضوع بحث ما، وكيفية الاستعداد لإنجازه.

المطلب الأول: نصائح وتوجيهات مفيدة في مرحة البحث

بخصوص اختيار الموضوع، أول شيء لا بد منه، أن يختار الباحث موضوعا في حقل التخصص. هذا وقد يكون تحديد الموضوع من طرف الجامعة أو المشرف، لكن الأفضل أن يكون الموضوع مختارا من الطالب نفسه، وفق رغبته واطلاعه. أما إن اختاره له غيره؛ فإنه يكون بمثابة الأجنبي

عنه يجهل حقيقته وأبعاده. **يقول إيفان** في هذا الشأن: أثبتت التجربة بين طلاب البحوث أن الذين يُوفقون إلى اختيار الموضوعات بأنفسهم يكونون أكثر تفوقا ونجاحا وسعادة بالعمل من أولئك الذين يفرض عليهم بحث معين.

فإذا أراد أن يختار موضوعا فعليه أن يتجنب أن يقع في الآتي:

- اختيار موضوع فيه ندرة في المراجع حتى لا يقع في مشكل عدم استكمال البحث.

- اختيار موضوع لا يستحق الدراسة؛ بسبب كثرة الدراسات فيه، أو بسبب عدم وجود فائدة مرجوة منه.

- اختيار موضوع عام يجعل الطالب يغرق في ثناياه، ويتشعب في تفرعاته.

- اختيار موضوع لا يوافق قدراته: العلمية، اللغوية، المادية، وظروفه الشخصية...الخ

وقد نصت المادة 42 من المرسوم التنفيذي 98- 254 بأن الباحث هو من يختار الموضوع بالاتفاق مع المشرف.

كما على الباحث بداية أن يعد مشروعا أوليا لبحثه[1]، يقدمه إلى الأستاذ المشرف من أجل الاتفاق على الموضوع، ووضع حدود لجوانب الدراسة، وكيفية معالجة الموضوع.

هذا المشروع يتطلب القيام ببعض الخطوات الضرورية، تتمثل في الآتي:

- التأكد من فائدة البحث، حداثته، قابليته للاستكمال.
- قيام الباحث بإجراء مسح عام لما كتب أو صنف في موضوع البحث.
- اختيار عنوان أولي لبحثه، يكون دقيقا في مصطلحاته، واضحا في عباراته ومعناه، موجزا قد الإمكان.
- وضع فرضية أو إشكالية للموضوع، مع توضيح خلفية الإشكالية في حدود صفحة.
- تحديد الهدف من البحث، والنتائج المرجوة منه، في فقرة يسيرة.
- تحديد أهمية البحث العلمية، القانونية، الاجتماعية...في حدود نصف صفحة.

---

(1) – انظر في ذلك: مروان عبد المجيد إبراهيم، أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، مؤسسة الوراق، الطبعة الأولى، الأردن، 2000م، ص91 وما بعدها.

– توضيح فكرة إمكانية إكمال البحث، عن طريق تبيان وسائل البحث ومستلزماته، والمصادر والمراجع المتوفرة فيه.

– وضع خطة للبحث، عن طريق عرض العناصر الرئيسية فيه: أبواب – فصول– مباحث، دون الخوض في التفريعات الدقيقة له.

– إعداد قائمة أولية للمراجع المتوفرة للباحث حول الموضوع، مع التركيز على أهمها وأحدثها.

ومن ثم فالرسالة أو المذكرة الناجحة تتطلب[1]:

– **القراءة الواسعة:** فيجب على الباحث في الماستر أو الماجستير أو الدكتوراه أن يقرأ بِنَهَمٍ وشغف كبيرين، وأن يلم بجل، إن لم نقل بكل، ما كتب – وله أهمية – في مجال موضوعه، وهذا حتى لا يُحْرَجَ أمام الممتحنين إذا ما واجهوه بمعلومات فاتته وكان لها تأثر كبير على نتائج بحثه، أو واجهوه بنتائج أفضل من نتائجه قد توصل إليها غيره ممن سبقه.

– **الدقة في فهم آراء الغير، ونقل عباراتهم؛** لأن عدم الفهم أو سوؤه يؤديان إلى الوقوع في أخطاء جسيمة.

– **عدم أخذ آراء الغير بأنها حقيقة مسلم بها،** بل هذا هو محل اجتهاد الباحث، فلعل تلك الآراء كانت مبنية على أسس غير سليمة.

(1) – انظر في ذلك: أحمد شلبي، المرجع السابق، ص7– 9.

– **تمخض الرسالة عن ابتكار أو إضافةِ جديدٍ إلى مجال المعرفة،** فيبدأ الباحث من حيث انتهى غيره. غير أن هذا الجديد قد يتمثل كما سبق وذكرنا: ترتيب مادة معروفة ترتيبا جديدا مفيدا، أو الاهتداء إلى أسباب جديدة لحقائق قديمة، أو تكوين موضوع معين من معلومات متناثرة في الكتب...الخ.

– **بذل الجهد ليكون للرسالة تأثير على القارئ،** ويكون فيها من الأدلة ما يجعله يشاطر الباحث في رأيه، وأن تكون أفكاره واضحة متسلسلة، حتى لا توقع القارئ في إبهام، أو تشغل ذهنه عن تتبع الفكرة الأساسية محور البحث.

وعموما على الباحث عند إعداده لمذكرته أو رسالته أن يتبع الخطوات الآتية[1]:

1– اختيار الموضوع: على الباحث أن يختار موضوعا محددا يقوم بدراسته، وفقا للمواصفات المذكورة سابقا.

(1) – انظر في ذلك: عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، كتابة البحث العلمي، ومصادر الدراسات الإسلامية، دار الشروق، ط 3، جدة، 1406 – 1986م، ص36–37؛ عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، ط2، دمشق، سوريا، دار النمير، 2004، ص42–44.

2- ينظر في هذا الموضوع هل هو موضوع مفيد نظريا أو عمليا أو من أي ناحية، ولي مجرد ترف فكري، وهل البحث في ممتع أم ممل؛ فإن وجد في الفائدة والمتعة، انتقل إلى المرحلة التي يليها، وإلا رجع إلى المرحة الأولى، فيختار موضوعا آخر.

3- ينظر في مدى توفر المراجع التي تخدم الموضوع في المكتبة، أي مكتبة الكلية أو الجامعة، حتى تكون دفعا له نحو إنجاز بحثه. فإن لم يجد مراجع معتبر بخصوص موضوعه، فعليه العودة إلى المرحلة الأولى، أما إن وجدها انتقل إلى المرحلة الرابعة.

4- يقوم الباحث بتضييق دائرة الموضوع الذي اختاره، حتى لا يتشعب عليه الأمر فيما بعد، ويحاول تقدير مدى كافية عملية الحصر هذه، فإن رآه ضيقا كفاية انتقل إلى المرحلة الخامسة.

5- على الباحث القيام بتطوير المصادر والمراجع الأولية التي تخدم موضوع بحثه، حتى تكون كافية لإنجاز البحث دون عوائق، ودون نقص قد يعتريه.

6- البدء في عملية تدوين الملاحظات من خلال ما يقرؤه الباحث، وهذا حتى يستوعب الموضوع ويندمج معه فكريا، مع التركيز – في كل مرة- على عنصر واحد، حتى لا يتشتت بين عناصر الموضوع المختلفة.

7- كتابة عناصر الموضوع الرئيسية في عبارات محددة، وذلك بعد أن يكون قد كوّن نظرة فاحصة على الموضوع بمجمله، تشكل هذه العبارات فيما بعد عناوين الأبواب والفصول والمباحث في الغالب.

8- استمرار الباحث في القراءة وتدوين المعلومات والأفكار، التي راها هامة، إلى أن يرى أنه قد جمع ما يكفي منها، دون نسيان إبداء الملاحظات عليها، كلما اقتضى الأمر ذلك.

9- القيام بتنقيح الأفكار والعناصر الرئيسية للموضوع، والتي كان قد دونها فيما مضى؛ لأنه قد يظهر له فيها الزيادة والإنقاص، والحذف والتعديل، بناءً على ما استجد له من معلومات بعد القراءة.

10- وضع خطة تفصيلية للموضوع تبين كافة جوانبه.

11- كتابة مسودة الموضوع، والمراجع والملاحق...، مع عزو كل فكرة أو معلومة إلى أصحابها في الحاشية؛ دون النظر في الأخطاء المطبعية واللغوية والتركيبية...الخ

12- كتابة مسودة المقدمة والخاتمة[1]؛ حيث إن المقدمة لا تكتب بشكل نهائي إلا بعد كتابة جميع عناصر الموضوع، ليعرف الباحث ما هي

(1) – نشير هنا إلى أن كلمة "مقدمة" و"خاتمة" يجوز فيها التنكير والتعريف، فلا نشنع على =

الجزئيات التي يقدم بها لموضوعه وما هي الجزئيات التي يستغني عنها. أما الخاتمة فباعتبارها موضع النتائج التي توصل إليها الباحث، والتوصيات أو الاقتراحات التي يبديها؛ فإن كتابتها ستكون بالضرورة بعد الانتهاء من كتابة الموضوع.

13- مراجعة الموضوع بأكمله من المقدمة إلى غاية الفهرس، وتصحيح الأخطاء أو الهفوات التي يكون قد وقع فيها الباحث أثناء كتابة المسودة.

14- تقديم العمل المنجز إلى الأستاذ المشرف ليقوم بالاطلاع عليه وفحصه، وإبداء الملاحظات عليه.

15- تصحيح الموضوع بناءً على الملاحظات المقدمة من طرف الأستاذ المشرف.

الطالب إذا كتبها نكرة كما لا نشنع عليه إن كتبها معرفة، حيث رأيت أن هناك من يبالغ في المسألة ويشترط على الطالب أن يكتبها نكرة بحجة أنها مقدمة لهذا البحث دون غيره، أو خاتمة له دون غيره، أو بحجة عدم الخلط بين كتاب ابن خلدون المسمى بـ "المقدمة" وبمقدمة البحث. وهذا في اعتقادي غلو لا حجة فيه ولا دليل، إذ اللغة العربية فيها التعريف وفيها التنكير، كما أن كتاب ابن خلدون يعرف بالمقدمة أما عنوانه الكامل فهو: ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر. ومن المستبعد جدا أن تختلط به كلمة "المقدمة" إلا إذا ذكرت في المتن في سياق لا ينصرف حصرا إلى مقدمة البحث.

16- طبع النسخة النهائية وعرضها على الأستاذ المشرف لأجل إعطاء الموافقة النهائية على إيداعها،

17- تحضير عناصر الموضوع التي يقوم الباحث بعرضها أمام لجنة المناقشة، وعرضها أمامها بكل ثقة، مع احترام المدة الزمنية التي تمنح له لأجل عرض موضوعه.

18- تصحيح البحث بناءً على الملاحظات المقدمة من قِبل أعضاء لجنة المناقشة، وإيداع البحث مرة أخرى لدى مصالح الكلية أو المؤسسة الجامعية.

المطلب الثاني: المرحلة التحضيرية لإعداد البحث

كبداية للعمل البحثي، ينبغي على الباحث أن يقرأ ما كتب عن موضوع بحثه قراءة واسعة، ليقوم بتدوين أهم ما قرأ تدوينا أوليا يعتبر بمثابة جمع للمعلومات لا أكثر، ويحدد الإشكالية المناسبة لموضوعه، والتي من خلالها تتبلور أهم جوانب موضوعه.

الفرع الأول تقييد المعلومات الخاصة بالمراجع والأفكار

كمرحلة تحضيرية لإعداد بحث علمي، ينتهج الباحث إما طريقة البطاقات، والتي تكون مفيدة جدا لا سيما بالنسبة لأصحاب المذكرات أو الرسائل أو الأطاريح، والتي تكون مدة إعدادها طويلة نسبيا، فهي تتطلب وقتا لإعدادها، كما تتطلب المال. كما قد ينتهج الباحث طريقة أخرى أكثر

سرعة وأقل تكلفة، ولكنها أقل تنظيما وإحكاماً، وهي طريقة الكلاسور المفتوح أو طريقة الملفات.

إعداد بطاقات القراءة[1]:

بعد أن يقوم الباحث بإعداد مخطط تفصيلي عن عناصر بحثه، ينتقل إلى مرحلة إعداد البطاقات التي يسجل فيها المعلومات التي يجمعها من خلال قراءته للموضوعات التي تتعلق بموضوع بحثه.

تكون البطاقات من الورق المقوى، بألوان مختلفة. وقد يكون هناك نوعان من البطاقات: نوع خاص بالمعلومات التي يسجلها الباحث من المصادر والمراجع، ونوع خاص بالمعلومات والملاحظات الشخصية التي يبديها هو.

وغالبا ما يكون حجم البطاقات ما بين 10×14 سنتمتر، و15×20، على أن لا يجبر الباحث على التقيد بهذه المقاسات؛ فقد تكون أكبر قليلا أو أصغر قليلا. المهم أن تكون المقاسات المستعملة واحدة.

يتم تدوين المعلومات على وجه واحد من البطاقات، وتقسم كل بطاقة إلى ثلاثة أقسام: القسم الأعلى يدون فيه عنوان الفقرة أو الفكرة المراد

(1) – محمد عبد الغني معوض، محسن أحمد الخضيري، الأسس العلمية لكتابة رسائل الماجستير والدكتوراه، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1992 ، ص16– 18.

اقتباسها، ويجعل أمامها رموزا تدل على المكان الذي ستستعمل فيه هذه الفقرة أو الفكرة من الرسالة أو المذكرة.

أما القسم الثاني فتدون فيه الفكرة أو الفكرة المقتبسة. وقد يحتاج الباحث إلى أكثر من بطاقة لتدوين الفكرة، لكن ليس له أن يجعل في بطاقة واحدة أكثر من فكرة حتى ولو كانت في نفس الموضوع.

وفي القسم الثالث يدون الباحث بيانات المصدر أو المرجع المقتبس منه، ومكان هذا المرجع وكيفية الحصول عليه أو الرجوع عليه، إن كان كتابا شخصيا، أو مستعارا من مكتبة معينة أو من عند شخص معين، لأجل الرجوع إليه في حالة ما إذا احتاج إليه الباحث لزيادة التوثيق مثلا.

بعدها يقوم الباحث بفرز البطاقات حسب التبويبات والتقسيمات التي وضعها، ويجعل كل قسم منها في مجموعة منفردة يقوم بحفظها إلى حين البدء في كتابة بحثه.

البطلان المطلق: 1/2/1/1، أي الباب الأول، الفصل الأول، المبحث الثاني، المطلب الأول
العقد الباطل بطلانا مطلقا لا يمكن تصحيحه ولا تلحقه الإجازة
عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد،

منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ج2، ص... مكتبة كلية الحقوق بجامعة البويرة.

وهناك طريقة الكلاسور المفتوح[1]؛ أين يضم الكلاسور عدة أوراق موقواه، تُعَنْوَن خارجيا بحسب تقسيم الباحث لرسالته، كما تقسم داخليا أيضا بنفس التقسيم، ثم يدون الباحث المعلومات والأفكار في ورق عادي، ليقوم بثقبها ووضعها في الكلاسور، وفق التقسيم الذي وضعه.

هذه الطريقة تختصر الوقت وليست مكلفة مثل طريقة البطاقات، وتسهل حمل الأوراق لأي مكان، لكن طريقة البطاقات أكثر تنظيما ودقة.

الفرع الثاني: وضع الإشكالية

تتحدد قيمة البحث أساسا من خلال إشكاله: ما الموقع الذي يتخذه في مجاله الذي ينتمي إليه؟ وما حجم، وأهمية العوائق المعرفية التي يتكون منها؟

فإذا كان حل ذلك ضروريا لخطوات علمية أخرى مهمة، تنبني عليها حلول إشكالات أخرى أساسية، عدّ البحث على رأس الأولويات منهجيا ومعرفيا. ولهذا قال الدكتور أحمد بدر: «...اختيار مشكلة البحث وتحديدها

(1) – محمد عبد الغني معوض، محسن أحمد الخضيري، المرجع السابق، ص19– 20.

ربما يكون أصعب من إيجاد الحلول لها»[1]. كما قال مشيل بو: «...لا أطروحة جيدة، بغير إشكال جيد»[2].

فعلى الباحث أن يتجنب وضع إشكال وهمي، والمقصود بالإشكال الوهمي، الذي يرجع إلى افتراض بعيد جدا، أو غريب جدا، لا سيما إن كان يصطدم بأدلة يقينية أو شبه يقينية، كمن يبني موضوعه على إشكال الأسباب الخفية للبعثة النبوية، إذ أسباب البعثة واضحة بالكتاب والسنة، ولا مجال للقول بوجود أسباب خفية إلا من باب التمويه. أو التكلم في إجازة العقد الباطل بطلانا مطلقا، فإنه من المستقر عليه فقها وقضاءً أنه لا إجازة فيه إلا من شذ من الفقهاء، فيكون البحث فيه من باب التعالم أو توجيه الأنظار إليه.

ومن ثم فالإشكال السليم هو الذي ينبع من العوائق العلمية، فيقوم الباحث بتأطيره ضمن رؤية شمولية لمسيرته العلمية في البحث، وأن يجعل بحثه مشروعا يقدمه للحضارة والمجتمع قبل نفسه، أو على الأقل جزءاً من مشروع يكتمل عن طريق باحثين أمثاله.

المطلب الثالث: الجانب اللغوي لكتابة البحوث

(1) – فريد الأنصاري، المرجع السابق، ص28. نقلا عن: أصول البحث، ص61.

(2) – فريد الأنصاري، المرجع السابق، ص28. نقلا عن: l'art de la thèse, p. 31

يعتبر الجانب اللغوي ذا أهمية بالغة في البحث العلمي؛ فالباحث الذي لا يحسن التعبير، ولا يجيد تركيب الجمل والمعاني لا يعتبر باحثا. وكثيرا ما أجد طلبتنا، بل وحتى بعض الأساتذة، يخطئون أخطاء فادحة؛ إما لغوية أو نحوية أو تركيبية أو إملائية. كما قد يستعمل الباحث أسلوبا وتعابير تخرج عن ما هو مطلوب في البحوث الأكاديمية، فنجد مثلا استعمال باحث قانوني للسجع والرمز والكنايات وغيرها، وهو إن كان مطلوبا في بعض البحوث اللغوية والأدبية، فإنه غير مقبول في مثل البحوث القانونية.

الفرع الأول: مواصفات الفقرة

ينبغي ألا تكون الفقرة طويلة جدا كما لو احتلت الصفحة بكاملها، وألا تكون قصيرة جدا بحيث تتكون من جملة أو اثنتين قصيرتين.

وكثيرا ما تتكون الفقرة من جمل تتناول فكرة واحدة توضحها وتناقشها؛ وهذا يقتضي ترتيب الجمل ترتيبا متسلسلا ومنطقيا؛ فتبنى الجملة على ما قبلها، وتمهد لما بعدها.

وفي هذا الصدد لاحظنا من خلال مناقشاتنا لعديد المذكرات بأن هناك بعض الأساتذة يشنعون على الطلبة بخصوص ابتداء الفقرات بأدوات الربط

خاصة حرف الواو[1]، وأدوات أخرى مثل: لكن، غير، الفاء، ثم، أما، لذلك...[2] ويصفون ذلك بأنه خطأ. وهذا في الحقيقة خطأ من الأساتذة وليس

---

(1) – الواو من أدوات الربط في اللغة، ولها استعمالات متعددة تربو عن تسعة؛ منها واو تسمى واو الابتداء أو واو الاستئناف، فبها يبدأ المصنف أو الكاتب جملة لا علاقة لها بالأولى في المعنى أو الإعراب، في ذات الفقرة أو في فقرة موالية استئنافا لما هو مذكور في الجملة أو الفقرة السابقة.

(2) – أدوات أو حروف الربط كثيرة جدا، بها يتم الوصل بين الجمل في الفقرة الواحدة، وبين الفقرات. وهي تساعد على فهم النص في مجموعه، وبدونها لا يكون النص متصلا ومترابطا.

ومن بين هذه الأدوات أو الحروف نذكر:

عندئذٍ، قبل، بعد، عند، الآن، حينما؛ وهي تمثل الظروف المكانية والزمانية.

الواو، الفاء، ثم، حتى، لكن، بل، أو، أم، لا؛ وهي تمثل حروف العطف.

من، إلى، في، عن، على، اللام، حتى، الباء، لعل، خلا، حاشا، مذ، منذ، رب، متى؛ وهي تمثل حروف الجر.

أن، حتى، لن، كي، إذًا، لام التعليل، لام الجحود، فاء السببية؛ وهي تمثل حروف النصب.

هذا، هذه، هؤلاء، هذان، هاتان؛ وهي تمثل أسماء الإشارة.

الذي، التي، الذين، اللواتي...؛ وهي تمثل الأسماء الموصول.

أيضًا، بالإضافة إلى ذلك، كذلك، بيد أنّ، على الرغم من ذلك... وهي أدوات للعد والإضافة.

مثل، فيما يشبه، كما أنّ، مقابل ذلك... وهذه تستخدم للمقارنة.

بالمقابل، لكن، على العكس، من جهة أخرى، تارة، وطورًا، مع ذلك، حقّا، ربّما، مع أنّ، لا... ولكن، بل... وتستعمل للتحفظ غالبا.

لأنّ، بسبب، بما أنّ، بفضل، على ضوء ذلك، نظرًا لِـ فقد، نظرًا لأنّ، حيث أنّ، كي، من أجل... وتستعمل للتعليل وذكر السبب.

=

من الطلبة، ولعل هؤلاء الأساتذة يخلطون بين قواعد اللغة الفرنسية وبين قواعد اللغة العربية؛ ففي اللغة العربية يمكن الابتداء بأدوات الربط في بداية الفقرات، حتى أن البحث في ذاته لا بد أن يكون متسلسلاً، وهذا يعني أن تكون الأفكار فيه مرتبطة ببعضها، وهذا لا يحصل إلا باستعمال أدوات الربط على اختلافها، بشرط استعمالها في مكانها الصحيح.

وليس أدل على ذلك مما ورد في أمهات الكتب اللغوية منها والفقهية، بل وحتى القانونية لجهابذة الكتاب مثل السنهوري رحمه الله الذي يعد عميد القانون في العالم العربي، وقد كان عضوا في مجمع اللغة العربية بالقاهرة، كما أنه خريج الجامعات الفرنسية، فهو ملم بقواعد اللغة العربية والفرنسية، وبالفقه أيضا، ونذكر هنا أمثلة عن استعمال أدوات الربط استعملها من هو عالم باللغة وفنونها من القانونيين، من الجزء الأول من الوسيط[1].

=

بمعنى، هذا يعني، كما ذكر أعلاه، بكلمات أخرى، مثلا، مثل، الذي...، كما هو أدناه؛ وتستعمل للشرح والتفصيل.

لذلك، نتيجة لذلك، بحسب ذلك، بحسب ما ذكر، بناء على ذلك، نستنتج ممّا ذكر، إذًا، تلخيصًا لما ذكر، يتّضح من، يظهر أنّ، ومن هنا، ولهذا، ومن ثمّ ...وتستعمل للاستنتاج أو التلخيص.

وهناك أدوات كثيرة لا يتسع المقام لذكرها.

(1) – وقد تتبعت الخمسين (50) صفحة الأولى فقط من الجزء الأول من الوسيط، في المتن فقط، فأحصيت مئة وواحد (101) من أدوات الربط استعملها السنهوري، أغلبها حرف الواو.

«وما لبثت حكومة ذلك العهد، بعد إذ استقرت المحاكم المختلطة، أن تطلعت إلى إصلاح القضاء الوطني وتنظيمه على غرار القضاء المختلط...»[1].

«ثم شبت الثورة العرابية، فوقفت حركة الإصلاح القضائي. ولما أخمدت الثورة أعادت الحكومة النظر في لائحة سنة 1881، وأصدرتها معدلة فى 14 من يونيه سنة 1883...»[2].

«ففي تقنيننا المدني القديم فضول واقتضاب. وفيه غموض وتناقض. ثم هو يقع في كثير من الأخطاء الفاحشة...»[3].

«أما أن التقنين القديم فيه فضول واقتضاب فيكفى أن نتصفحه لنتبين ذلك في وضوح. فهو في حق الملكية، أهم الحقوق العينية، يقتصر على نصين اثنين...» [4].

(1) – عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، ج1، نظرية الالتزام بوجه عام، مصادر الالتزام، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، 1952، ص3.

(2) – السنهوري، المرجع نفسه، ص3.

(3) – السنهوري، المرجع السابق، ص5.

(4) – السنهوري، المرجع نفسه، ص5.

«على أن التنقيح الشامل لم يكن محلا للتفكير في تلك العهود. ولكن التطورات العميقة التي ساقها الحرب العالمية الأولى ما لبثت أن جعلت هذه المسألة الخطيرة تطرح على بساط البحث...»[1].

«ولكن اللجنة الأولى لم تكد تقضى في عملها شهرين حتى صدر قرار من مجلس الوزراء في 26 من مايو سنة 1936 بحلها اقتصاداً في النفقات!»[2].

«لذلك نرى أن يعرف العقد بأنه توافق إرادتين على إحداث أثر قانوني، سواء كان هذا الأثر هو إنشاء التزام أو نقله أو تعديله أو إنهاؤه»[3].

فهذه أمثلة بسيطة لاستعمال أدوات الربط في بداية الفقرات، وأمثالها الكثير في الكتاب هذا، بل لا تكاد تخلو فقرة من أداة ربط. وهذا موجود أيضا في كتابات أكبر اللغويين والفقهاء.

وهذا ينطبق أيضا على مسألة استعمال الجملة الاسمية أو الجملة الفعلية في بداية الفقرة أو في التعبير بعمومه؛ حيث يصرّ بعض الأساتذة على وجوب استعمال الجمل الفعلية دون الجمل الاسمية، وهذا أيضا ليس

(1) – السنهوري، المرجع السابق، ص12.

(2) – السنهوري، المرجع السابق، ص14.

(3) – السنهوري، المرجع السابق، الفقرة 37، ص138.

صحيحا، إذ يجوز استعمال الجمل الفعلية كما يجوز استعمال الجمل الاسمية، بحسب الموضع والسياق والغرض والمعنى المراد إيصاله؛ فصحيح أن الجمل الفعلية فيها حركية، وتساعد أكثر على توضيح المعنى الخبري، لكن هذا لا يعني وجوب تقديمها، ومنع استعمال الجمل الاسمية، بل المعروف أن الجمل الاسمية أقوى دلالة في اللغة العربية من الجمل الفعلية، وأكثر من ذلك، نجد كلام الله – القرآن الكريم– ابتدأ في الكثير من السور بجمل فعلية كما ابتدأ في الكثير منها بجمل اسمية؛ ولهذا فالأجدر ألا يشنع الأساتذة على الطلبة أو الباحثين في هذه المسألة، وأن يتحرَّوْا مسائل اللغة قبل أن يُوهِموا الغير بأنهم مخطئين وهم خلاف ذلك.

ومن الناحية الشكلية نشير إلى أنه يستحسن ترك مسافة بارزة بين كل فقرتين لتظهر للقارئ، ويفرق بين الفقرات.

ولا ننسى أن نشير إلى مسألة نوع الخط المستعمل في الكتابة وحجمه، حيث نجد بعض الاختلافات بين الجامعات وحتى الكليات بشأن ذلك؛ فمنها من يشترط استعمال خط "**Simplified Arabic**"، بالنسبة للغة العربية، وخط "**Times New Roman**"، بالنسبة للغات التي تستعمل الحروف اللاتينية. وغالبا ما يكون حجم الكتابة باللغة العربية هو "16" في المتن و "12" في الحاشية (الهامش)، وحجم "14" بالنسبة للأحرف اللاتينية في المتن، و"11" في الحاشية. أما في المقالات فيكون حجم الخط غالبا "14" في المتن و"11" في الحاشية بالنسبة للعربية، و"12" في المتن و"10" في

الحاشية بالنسبة للاتينية.

وهناك من تشترط كتابة المذكرات والأطاريح بخط "**Calibri**"، سواء في الكتابة العربية واللاتينية، بالحجمين السالف ذكرهما، أو خط " **Arabic Transparent**" بحجم "16".

وهناك من الجامعات أو الكليات من ليست لها معايير معينة بخصوص الخطوط المستعملة ولا في غيرها، بل تترك الخيار للباحث. وهنا نجد بعض الباحثين يستعملون خط "**Traditional Arabic**"، بذات الحجم المذكور آنفا، والبعض يستعمل خط "**Times New Roman**"، والبعض خط "**AL-Mohanad**"، وذلك حسب ذوق الباحث، وجمالية الخط.

وأعتقد أن خط "**Simplified Arabic**"، هو خط مقبول، وهو الأكثر شيوعًا في الاستعمال في الأبحاث العلمية، لكن هناك خطوط كثيرة أكثر جمالية منه، وأكثر دقة في إظهار الحروف. كما أعتقد أنه يَحسُن كتابة العناوين بخطوط مغايرة، ولعل من أحسن الخطوط لكتابة العناوين خطي "**MCS Taybah S_U normal**" و"**AlMateen**".

وفي هذا الصدد وضعت اللجنة العلمية لكلية الحقوق بجامعتنا بعض المعايير؛ فاشترطت على طلبة الماستر تحرير مذكراتهم بخط " **Simplified Arabic**" في العربية بالأحجام المذكورة أعلاه، وفي العناوين يكون حجم الفصل (22 غليظ)، المبحث (20 غليظ)، المطلب (18 غليظ)؛ وأن تجعل

في الوسط. أما الفرع فما أدنى فيكون بحجم (16 غليظ).

وبخصوص الفراغات بين الأسطر والفقرات، لاحظت أن كثيراً من الكليات تشترط جعل الفراغ بين الأسطر 1.15، والبعض منها 1.5، دون تفرقة بين خط وخط، وهذا دليل على عدم علم واضعي هذا الشرط بالخطوط، حيث إن الأمر يختلف بحسب نوع الخط؛ فمثلا خط " **Simplified Arabic**"، يكفي فيه ترك مسافة واحدة (**Simple**)، حتى يكون بين كل سطر وسطر واحد سنتمتر، ولو تركنا مسافة 1.15 أو 1.5 لأصبح هناك فراغ كبير بين الأسطر.

في حين أن خط "**Times New Roman**" الفراغ فيه بين الأسطر يكون قليلا عند ترك مسافة واحدة وحتى مسافة 1.15، ويكون مقبولا باستعمال مسافة ونصف (1.5). أما خط "**Traditional Arabic**"، فحجم 16 صغير نسبيا، وترك مسافة واحدة ضيق بعض الشي، وترك مسافة 1.15 يكون أفضل.

وبخصوص الفقرات، فإنه ينبغي على الباحث أن يترك فراغا بين كل فقرة وفقرة؛ حتى يظهر التمايز بينها، لاسيما إن جاءت آخر كلمة فيها في نهاية السطر بحيث يصعب التمييز بينها وبين الفقرة الموالية لها. وهنا يأتي دور الفراغ، والذي يختلف هو كذلك حسب نوع الخط، سواء تركنا المسافة آلية أو حددنا كم نقطة فيها. وعلى العموم يترك الباحث بين كل فقرة وأخرى

مسافة تتراوح بين 6 إلى 12 نقطة، فإن تجاوز ذلك، كان الفراغ بين الفقرات كبيرا وغير محبذ.

وزيادة في الإيضاح والتمييز، تترك مسافة بادئة في كل فقرة؛ وهذه المسافة تكون ما بين 0.5 سنتمتر إلى 1 أو 1.5 سنتمتر. وأنا أفضل ترك مسافة 0.7 سنتمتر[1].

الفرع الثاني: مواصفات الجملة

1. لا بد أن تكون واضحة المعنى، وألا يفهم منها سوى معنى واحد، حتى لا يتأولها أو يختلف بشأنها من يقرؤها.

2. أن تكون كاملة: فعل، فاعل، ومفعول به أو ما شابه، أو مبتدأ وخبر، أو شرط وجوابه... الخ. وقد لاحظت في هذا الشأن أن العديد من الطلبة، بل حتى من الأساتذة من لا يعير لهذه الأمور اهتماما كبيرا، أو لا يحسن تركيب الجمل، فتراه يكتب جزءًا من جملة ويترك تكملتها، ثم يكتب جزءًا من جملة أخرى ويفعل مثلما فعل في الأولى، فينتج عن ذلك تعبير ركيك وغامض، لا يفهمه الغير مهما كان مستواه الفكري أو اللغوي.

(1) – وهذا حتى تساعد الباحث عند استعمال برنامج قالب البحوث والرسائل لصاحبه سعد بن عبد الله الواصل؛ لمّا يريد إزالة الفراغ الموجود بين المتن والحاشية، حيث بمجرد استعمال هذه الخاصية يحوّل المسافة البادئة إلى 0.7 سنتمتر.

3. أن يكون تركيبها غير معقد، كأن تحتوي أكثر من فعل أو فاعل أو مفعول.

4. بتوفر هذه الشروط فإن الجملة لا تزيد عن 25 كلمة، ومع ذلك تكون واضحة المعنى سهلة التتبع في المكونات، أما إن لم تتوفر فقد تزيد عن 35 كلمة، ويعسر تتبع مكوناتها.

5. يستحسن استخدام الجمل القصيرة؛ كونها تعبر عن الأفكار بطريقة أكثر قوة، وأن الجمل الطويلة قد تشتت فكر القارئ. غير أن كثرة الجمل القصيرة المتتابعة قد يكون مملا، مما يستدعي تغيير طول بعضها.

الأسلوب العلمي: يجب أن يكون الأسلوب الذي يكتب به الباحث علميا، مناسبا لنوع البحث، فإن كان في الأدب حق له استعمال الكلمات والألفاظ الأدبية الراقية التي تناسب هذا النوع، وإن كان قانونيا، استعمل الأسلوب القانوني، باختيار الألفاظ والمصطلحات القانونية، وليس الأسلوب الأدبي الذي يكثر فيه المجاز، والكنايات، والبديع... الخ. مع الإشارة إلى أن الكتابة القانونية لا تعني عدم استعمال الأسلوب الراقي واللغة الجميلة، كل ما في الأمر أنه يجب فيها الابتعاد عن البديع، من سجع وجناس وطباق؛ والبيان، من كناية واستعارة وتشبيه...الخ.

وعلى الكاتب أن يبتعد عن الصيغ المبتذلة، والتافهة، والإطناب، والتكرار، والإسهاب الزائد، والغموض، والكتابة بصيغة المجهول، والعبارات

الطنانة، والمتكلفة.

كما يفترض بالباحث أن يشبع رغبة القارئ المتخصص في مناقشة نتائج الدراسة بصورة متعمقة وموضوعية.

ومن ثمّ على الباحث استخدام الأسلوب المباشر؛ لأنه دائما أوضح، وأكثر تأثيرا، وأدق في إبراز المعنى المقصود.

الفرع الثالث: علامات الترقيم

إن أول من أدخل علامات الترقيم في الكتابة العربية هو أحمد زكي باشا، الذي يدعى بأبي العروبة، وقد ألف في ذلك كتابا أسماه «الترقيم وعلاماته في اللغة العربية». هذا الكتاب رجع فيه إلى قواعد استعمال تلك العلامات عند الغربيين، ومقارنتها بقواعد الوقف والابتداء عند العرب. وقد أقر مجمع اللغة العربية بالقاهرة ما وصل إليه الباحث سنة 1932.

وعلامات الترقيم المستعملة في وقتنا مأخوذة من عند الغربيين، لكن هذا لا يعني أن القدامى من عرب وغيرهم لم يعرفوا استعمال علامات لها وظائف تماثل أو تقارب وظائف علامات الترقيم الحالية؛ فاليونانيون كانوا يستعملون النقطة للدلالة على معنى معين؛ فإن وضعت في أعلى الحرف فمعناه اكتمال الفكرة، وهذا هو الوقف الكامل. وإن وضعت في الوسط دلت على أن هناك تعلق خفيف بين أجزاء الكلام، يستوجب السكوت قليلا دون حاجة إلى التنفس، وهو ما يسمى بالوقف المتوسط، وإن وضعت في الأسفل

دلت على أن الجملة مازالت معلقة ولم تصل إلى حد الاكتمال، فيتوقف عندها القارئ للاستراحة، وهذا هو الوقف السفلي[1].

أما العرب فقد استعملوا علامات ومختصرات كثيرة لها وظائف ودلائل معينة منها:

ثنا= حدثنا – نا= حدثنا، أو أخبرنا– ثني= حدثني – قثنا= قال حدثنا – ش= الشرح – الشـ = الشارح – الخ= إلى آخره – اهـ = انتهى، أو إلى نهايته.

ومن أهم ما استعمل في اللغة العربية ما يدعى بعلامات الوقف في القرآن الكريم، حيث تنظم هذه العلامات قراءة الشخص، فلا يقرأ بذلك كامل السورة في نَفَسٍ واحد، كما تُبيّن هل يحسن الوقوف عند هذه الكلمة أم يجب ذلك أم يمنع. وهل الآية السابقة مرتبطة التركيب أو المعنى مع الآية اللاحقة أم لا؟ وهدف كل ذلك هو تحصيل القراءة السليمة والمريحة.

ومن العلامات المستعملة في القرآن الكريم: (ج)= ومعناها جواز الوصل والوقف على السواء، مثل قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَاۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعۡلَمُونَ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن

(1) – انظر في ذلك: أحمد زكي باشا، الترقيم وعلاماته في اللغة العربية، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، المطبعة الأميرية، مصر، 1912، ص17.

رَّبِّهِمۡ ﴿٢٦﴾﴾[1].

(صلى): ومعناها جواز الوقف، ولكن الوصل أولى من الوقف، مثل قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنۡهَا مِن ثَمَرَةٖ رِّزۡقٗا قَالُواْ هَٰذَا ٱلَّذِي رُزِقۡنَا مِن قَبۡلُۖ وَأُتُواْ بِهِۦ مُتَشَٰبِهٗاۖ وَلَهُمۡ فِيهَآ أَزۡوَٰجٞ مُّطَهَّرَةٞۖ وَهُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢٥﴾﴾[2].

(قلى): ومعناها جواز الوصل، ولكن الوقف أولى، مثل قوله تعالى: ﴿بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِۗ وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ وَلَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾﴾[3].

(ۛ ۛ): ومعناها عدم جواز الوقف عند الكلمتين معًا، مثل قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ﴿٢﴾﴾[4].

(م): ومعناها أن الوقف لازم، مثل قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلٗاۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرٗا وَيَهۡدِي بِهِۦ كَثِيرٗاۚ ﴿٢٦﴾﴾[5].

(1) – من الآية رقم 26 من سورة البقرة.

(2) – من الآية رقم 25 من سورة البقرة.

(3) –الآية رقم 44 من سورة النحل.

(4) – الآية رقم 2 من سورة البقرة.

(5) – من الآية رقم 26 من سورة البقرة.

أولا: قواعد استعمال علامات الترقيم

علامات الترقيم هي رموز اصطلاحية معينة توضع بين الجمل والكلمات. وتكون دلالتها في الفصل بين أجزاء الكلام والتفصيل والتفسير وإبراز غرض الكاتب وانفعالاته من تعجب واستفهام ودهشة وغير ذلك. لهذا يضطرب المعنى إذا أسيء استعمال علامات الترقيم.

ومن النوادر التي حدثت بهذا الشأن أن شخصا في روسيا القيصرية حكم عليه بالإعدام، فتوسط له شخص عند القيصرة، فكتبت في رقاقة صغيرة إلى السجان عبارة: «العفو مستحيل الإعدام»، مما جعل السجان يحتار في أمره. فلو وضعنا الفاصلة بعد كلمة العفو كان الأمر هو العفو عن المحكوم عليه، ولو وضعناها بعد كلمة مستحيل، فإن الأمر هو إعدامه.

وعلامات الترقيم الأكثر استعمالا هي: علامات الوقف، وعلامات الحصر[1].

أ- **علامات الوقف:** تكتب ملاصقة للكلمة التي تسبقها ولا يترك فراغات بينهما.

(1) – انظر في تفصيل ذلك: أحمد زكي باشا، المرجع السابق، ص16- 29؛ عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، المرجع السابق، ص170-175؛ أحمد عبد المنعم حسن، المرجع السابق، ص137 وما بعدها؛ سعيد إسماعيل صيني؛ المرجع السابق، ص493 وما يليها.

1- النقطة (.): وتسمى الوقفة أيضا.

توضع في نهاية الجملة التامة المعنى، كما عند نهاية الفقرة، أو عند الانتهاء من الكلام، لتلفت انتباهنا إلى ابتداء جملة جديدة أو كلام جديد.

مثال: القاعدة القانونية عامة ومجردة وملزمة. والعادة لا يتوفر فيها عنصر الإلزام.

وتوضع أيضا بين المختصرات، مثل (ق.م): التقنين أو القانون المدني، (د.م.ج): ديوان المطبوعات الجامعية.

وهناك من يضعها بين معلومات الكتاب، أي بين اسم المؤلف وعنوان الكتاب... عند الاقتباس، أو في قائمة المصادر والمراجع.

2- الفاصلة (،): وتسمى أيضا الفصلة أو الفارزة أو الشولة أو عقفة العقرب.

تستعمل الفاصلة لفصل بعض أجزاء الكلام عن بعض، فيسكت القارئ سكتة خفيفة. ومواطن استعمالها كثيرة، أهمها:

بعد لفظ المنادى: يا طالب، انتبه أثناء الدرس.

بين الجمل المعطوفة المرتبطة المعنى والإعراب: خير الكلام ما قل ودل، ولم يطُل فيمل.

القانون المدني شريعة عامة، وطريق لفهم مختلف شعب القانون.

بين الشرط والجزاء، وبين القسم والجواب، وذلك إذا طالت جملة الشرط أو جملة القسم: إذا توافرت أركان العقد وشروط صحته، انعقد صحيحا نافذا لا زما.

والله، لم تظهر نظرية في القانون إلا وعرفها الفقهاء المسلمون قبلهم بقرون.

بين المفردات المعطوفة إذا تعلق بها ما يطيل بينها فيجعلها شبيهة بالجملة في طولها: ليس كل ما يعرف يقال، ولا كل ما يقال يكتب، ولا كل ما يكتب يفهم، ولا كل ما يفهم يعمل به.

القاعدة القانونية ملزمة، والإلزام يستتبع توقيع جزاء، والجزاء يوقع على من خالفها.

سن الرشد واحد عند المشرع المصري، الليبي، والكويتي، وهو واحد وعشرون سنة.

بين أنواع الشيء وأقسامه، بعد وضع النقطتين الرأسيتين:

البطلان في النظرية التقليدية ثلاثة أقسام: انعدام، بطلان مطلق، وبطلان نسبي.

بعد حروف الجواب في أول الجملة إذا كانت بعدها جملة خبرية:

نعم، تخلف الرضا يؤدي إلى بطلان العقد.

لا، العقد الموقوف يختلف عن العقد القابل للإبطال.

بلى، على الباحث أن يتقيد بضابطي الأمانة والدقة في النقل.

كلا، الولي يكاد ينعدم دوره في عقد الزواج في قانون الأسرة الجزائري.

بين لفظ البدل والمبدل منه:

بعد كلمات التعجب: آه، ما أيسر العلم إن فتحت له العقول!

بين الكلمات المتقابلة في السياق: تعيين المحل، لا العلم به، يؤدي إلى بطلان العقد.

بين معلومات الكتاب أو المؤلف: عبد الرزاق السنهوري، الوسيط، منشورات الحلبي الحقوقية، ط4، بيروت، لبنان، 2000، ص5.

بين أرقام الصفحات إن لم تكن متتالية: ص14، 17، 20، 122.

قبل وبعد الجملة المعترضة إن تطلب الأمر ذلك: مساهمات سليمان مرقس القانونية، – التي كان لها أثر بارز–، كثيرة ولا تكاد تحصى، مثله مثل السنهوري في ذلك.

3–الفاصلة المنقوطة (؛): يقف عليها القارئ مدة أطول من الفاصلة، وأقصر من النقطة.

وتستعمل في مواضع عدة، منها:

- بين جملتين، تكون الثانية منهما مسببة عن الأولى أو نتيجة لها: اجتهد الطالب في دروسه؛ فنجح نجاحا باهرا. أبرم المتعاقدان عقدا غير مشروع؛ فكان العقد باطلا بطلانا مطلقا.
- بين جملتين تكون الثانية منهما سببا في الأولى: تحققت مسؤولية الطبيب المخدر؛ لأنه أخطأ في جرعة التخدير.
- بين جمل طويلة تشكل مع بعضها كلاما تام الفائدة؛ لمنح فرصة للقارئ كي يتنفس، ولتجنب الخلط بين هذه الجمل لتباعدها: صعوبة القانون المدني ليست في عسر عضم مادته باعتباره يحتوي عناصر دقيقة، يصعب التفرقة بينها بسبب التشابه، واختلاف الفقه والقضاء بشأنها؛ إنما صعوبته تتمثل في ابتعاد الدارسين عنه.
- بين جملتين تامتين، مرتبطتين في المعنى دون الإعراب: إذا استعمل القاصر حقه في إبطال العقد بطل؛ وإن أجاز العقد استقر.
- بين جملتين تامتين إذا جمعت بينهما أداة ربط، مثل: يعتبر القانون المدني الشريعة العامة؛ أما قانون التسجيل فهو قانون خاص.
- بين أصناف شيء ما إذا وردت في جملة واحدة: ينقسم القانون إلى قانون عام، كالقانون الإداري، الدستوري، الجنائي؛ وقانون خاص، كالقانون المدني، والتجاري.

4- **استعمال النقطتين (:)**: وتسمى أيضا نقطتا البيان أو نقطتا التوضيح أو الشارحة أو علامة الحكاية. وتستعمل:

- بعد القول أو ما هو في معناه (قال، حكى، حدث، أخبر، سأل، أجاب، روى...).
- بين الشيء وأنواعه، أو أقسامه. مثال: أركان العقد ثلاثة: التراضي الذي لابد من صدور من طرفيه، المحل الذي يجب أن يكون موجودا ومشروعا، السبب والذي لابد كذلك أن يكون مشروعا.
- بين الكلام المجمل والكلام الموضح له. المسؤولية المدنية ضرورة لا بد منها: تلقي العبء على مرتكب الفعل الضار، وتعطي المضرور حقا في جبر الضرر عن طريق التعويض.
- قبل الأمثلة التي تساق لتوضيح قاعدة أو حكم. (مثل: ...نحو: ...).
- بعد الصيغ المختومة بألفاظ: «التالي»، «الآتي» ، «ما يلي»...الخ
- قبل الكلام المقتبس.

5- علامة الاستفهام (؟):

- توضع بعد الجملة الاستفهامية، سواء أكانت أداة الاستفهام مذكورة في الجملة، أم محذوفة. مثال: ما المقصود بالموت المدني؟ تدرس القانون ولا تفهمه؟

- عند الشك في معلومة أو عدم التأكد من صدقها، مثل: كانت آخر دولة أنتهت العبودية من على وجه الأرض، السعودية أو موريتانيا؟

6- علامة التأثر أو التعجب أو الانفعال (!):

- وتوضع بعد الجمل التي تعبر عن الانفعالات النفسية، في المواضع التالية:
- التعجب، الفرح، الحزن، الدعاء، الدهشة، الاستغاثة، التحبيذ، الترجي، التمني، التأسف، المدح، الذم، التذمر، الإنذار، التحذير، الإغراء، التأفف، وبعد الاستفهام الاستنكاري.

7- علامة الحذف أو نقط الاختصار (...): وتوضع عند حذف بعض الكلام المنقول، وعند ذكر كلام تطول تفاصيله فتوضح النقط اختصاراً له ودلالة على أن الكلام ما زال فيه تتمة.

ب- علامات الحصر:

1- **الشرطة (–):** وتسمى أيضا الوصلة أو العارضة أو المطّة.

تشبه الفاصلتين المعترضتين، والفرق بينهما أن الجملة المعترضة التي بين الشرطتين قد تطول، فتفصل بين عباراتها فاصلة أو أكثر، في حين الجملة المعترضة بين فاصلتين لا يجوز أن تتخللها فاصلة ثالثة[1].

2- **علامة التنصيص** (« »): وتسمى المزدوجتان أو علامة الاقتباس أو علامة التضبيب أو الشناتر .

3- **الشرطتان** (– –)، **أو المطّتان:** وتستعمل في الجمل الاعتراضية، وهي تشبه الفاصلتين في هذا المقام، لكن الاختلاف بينهما يتمثل في أن الجملة الاعتراضية الموضوعة بين مطتين يمكن الفصل بينهما بفاصلة أو علامة أخرى، في حين أن الجملة الاعتراضية الواقعة بين فاصلتين لا يمكن إدراج فاصلة أخرى فيها؛ لأن ذلك يخرجها عن كونها جملة اعتراضية.

4- **الشرطة أو الوصلة المائلة** (/): وتستعمل في مكان حرف "أو"، نقول مثلا: قانون/مرسوم، بمعنى قانون أو مرسوم. كما تستعمل للدلالة على فقرة ضمن مادة قانونية، فنقول: المادة 2/15، بمعنى المادة 15 الفقرة الثانية. وتستعمل عند بعض الباحثين للدلالة على رقم نص قانوني، كأن

(1) – محمد التونجي، المنهاج في تأليف البحوث وتحقيق المخطوطات، عالم الكتب، د.م.ت، ص35.

نقول: الأمر 58/75، الذي يمثل التقنين المدني؛ فرقم 75 يمثل سنة الإصدار أي 1975، ورقم 58 هو رقم الإصدار الخاص بهذا القانون. غير أننا نحبذ استعمال الشرطة أو المطة (–) هنا حتى نفرق بين فقرة المادة ورقم النص القانوني، فنقول: الأمر 75–58.

5- **القوسان أو الهلالان** ( ): وتستعملان للتفسير أو الشرح، وقد تستعملان لذكر نص بعينه عند الاقتباس الحرفي، على أننا نفضل استعمال المزدوجتين أو علامتي التنصيص عن الاقتباس الحرفي.

6- **المعقوفان** ([ ]): وتسمى القوسان الركنيان أو العاضدتان أو علامتا الحصر.

ثانيا: كتابة الأرقام

الأرقام المستعملة في عصرنا هي الأرقام العربية والهندية الرومانية؛ فالأرقام العربية هي: 0، 1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10. وهي التي يستعملها الغرب كله، وبعض الدول العربية في المعاملات العادية فضلا عن الكتابات العلمية. وميزة هذه الأرقام أنها تجنبنا الالتباس عند الكتابة، لاسيما بين النقطة (.) والصفر(٠) في الأرقام الهندية، وبين الصفر (0) في الأرقام العربية و الخمسة (٥) في الأرقام الهندية.

أما الأرقام الهندية فهي: ٠، ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩. ويستعملها المشارقة.

والأرقام تكون وحدات، ثم عشرات: 10^1، ثم مئات: 10^2، ثم آلاف: 10^3. ثم ملايين: 10^6، ثم بلايين: 10^9 (يطلق على البليون في بريطانيا المليار)، التريلايين (ترليون): 10^{12} (يطلق على الترليون في بريطانيا البليون)، ثم الكوادريلايين (كوادرليون): 10^{15} (يطلق عليه البريطانيون الترليون)، ثم الكوينيتلايين (كوانتيليون): 10^{18} (يطلق عليه البريطانيون: الكوادرليون)، ثم السيكستيلايين (سيكستيليون): 10^{21}، ثم السيبتيلايين (سبتيليون): 10^{24}، ثم الأوكتيلايين (أوكتيليون): 10^{27}، ثم (النونيتليون): 10^{30}، ثم (الديكيتيليون): 10^{33}...الخ.

وهناك الأرقام الرومانية: I=1- II=2-III=3-IV=4-V=5--=10 VI=6-VII=7-VIII=8-IX=9-X. ثم L= 50، ثم C= 100، ثم D= 500، ثم M= 1000، ثم V=5000 فوقه مطة. ثم M= 1000000 فوقه مطة. وهذه كانت تستعمل قديما عند الغرب، وتستعمل حاليا في تقسيمات البحوث أحيانا، وفي ذكر السنوات الميلادية أو القرون.

وقاعدة حساب الأرقام الرومانية هي[1]:

الحرف المُكَرَّرُ يُكَرِّرُ قيمته، مثال: XX يساوي عشرين (20). والحرف

(1) - أحمد عبد المنعم حسن، أصول البحث العلمي، الجزء الأول: المنهج العلمي وأساليب كتاب البحوث والرسائل العلمية، المكتبة الأكاديمية، الطبعة الأولى، القاهرة، 1996م، ص206.

الذي يوجد بعد حرف أعلى منه قيمةً يُضاف إليه، مثال: XI يساوي أحد عشر (11). أما الذي يوجد قبله فَيُنْقَصُ منه، مثال: IX يساوي تسعة (9). والحرف الذي توجد فوقه مطة (-) تُضْرَبُ قيمته في ألف (1000)، مثال: X يساوي عشرة آلاف (10000).

المبحث الثاني: مصادر ومراجع البحث العلمي

في البحوث العلمية لا بد من إيراد جميع المصادر والمراجع المستعملة بكامل معلوماتها، وتوثيق المعلومات المأخوذة منها. ونظرا لتنوع تلك المصادر والمراجع، واختلاف أهميتها من تخصص إلى تخصص، ومن موضوع إلى موضوع؛ برز اختلاف كبير بين المنهجيين والأساتذة في كيفية كتابتها وترتيبها، بل وترتيب المعلومات التي تشير إليها، وكيفية الإشارة إليها عند التوثيق.

المطلب الأول: كتابة المصادر والمراجع

نبرز في هذا المطلب المقصود بالمصادر والمراجع، وكيفية ترتيبها بشكل عام، دون أن ننسى إيراد الخلاف القائم حول كيفية هذا الترتيب، سواء بالنسبة للتصنيف أو بالنسبة بمكان وضعها.

الفرع الأول: المقصود بالمصدر والمرجع

اختلف العلماء والشراح بشأن ذلك؛ فمنهم من يجعلهما لفظين لشيء واحد، فيكون المرجع مصدرا والمصدر مرجعا؛ لأنه يقال في اللغة صدرُ الشيء أوله، وأصدره فصدر، أي أرجعه فرجع[1].

---

(1) – ابن منظور، المرجع السابق، مج 4، ص445، 448؛ الزبيدي، المرجع السابق، ج12، =

في حين يفرق البعض الآخر بينهما؛ فالمرجع هو ما ألف لعامة القراء ليكون أقرب شيء يمكنهم الرجوع إليه لمعرفة شيء ما، أما المصدر فوضع للمؤلفين والخاصة[1].

لكن يؤخذ على هذا الرأي أنه كيف يمكن التفريق بين ما ألف للعامة وما ألف للخاصة، كما أن هناك بعض المصادر ليست بمؤلفات، مثل الحفريات والآثار والكتابات الموجودة عليها...الخ.

وهناك من قال بأن المصدر هو من تجد فيه المعلومات والمعارف الصحيحة التي تخص موضوع البحث. أما المرجع فهو مصدر ثانوي، أو كتاب يساعد الباحث في عملية إكمال الموضوع، وأن المعلومات التي يحويها تقبل الجدل، أي المعارضة والنقد[2].

وهذا التعريف منتقد كذلك، من عدة وجوه: أولها أنه سمى المصدر مصدرا، والمرجع مصدرا ثانويا، ولنا أن نتساءل كيف نفرق بين المصدر والمصدر الثانوي، وما المعايير المعتمدة في ذلك؟

=

ص293.

(1) – عبد الرحمن عميرة، المرجع السابق، ص99– 100.

(2) – عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص47.

والوجه الثاني أنه وصف المعلومات التي ترد المصادر بأنها صحيحة، في حين أن المعلومات التي ترد في المراجع قابلة للجدل، وهذا أمر غير دقيق بل غير مقبول علميا وعمليا، إذ لا يوجد أي كتاب بشري لا يمكن يعترض على ما جاء فيه، مهما كانت منزلة من كتبه.

أما الوجه الثالث فيتمثل في أن صاحب التعريف أعطى لنا مثالا عن الصنفين يدلل به على قوله، وهو ديوان المتنبي، حيث اعتبره مصدرا وأن ما فيه حقيقي لا يجادل فيه أحد، في حين أن جميع الكتب التي ألفت في شأن المتنبي تعتبر مراجع أو مصادر ثانوية، في حين أن هذا أمر ليس مسلما به.

وقال بعضهم بأن المصادر هي أمهات الكتب التي لم يعتمد أصحابها على غيرها، أو تلك المؤلفات التي وضعت قبل انتشار آلات الطباعة[1].

ومثال ذلك القرآن الكريم، وكتب الحديث والتفسير القديمة، والمخطوطات التي خطت قبل انتشار أدوات الطباعة، والآثار القديمة، فكل هذه مصادر.

وهذا التعريف أقل اعتراضا من سابقيه[2]، إذ على الأقل وضع معيار

(1) – انظر في ذلك: ثريا عبد الفتاح ملحس،...

(2) – اقتصر هذا التعريف على الكتب أو المؤلفات، في حين أن هناك مصار ليس كتبا ولا مؤلفات أصلا، مثل الكتابات والرسومات الموجودة على البنايات وفي الكهوف، والتي تعود إلى زمن بعيد، وكذلك الحفريات؛ فهذه تمثل للباحث مصادر لا مراجع.

التفرقة بينهما، وهو أصالة الأفكار، أو المخطوطات التي خطت قبل انتشار آلات الطباعة. على أنه قد تعتبر بعض المؤلفات أو الوثائق، رغم حداثتها، مصادر، باعتبار أن ما ورد فيها لم يكن نقلا عن الغير، ولم يتم ذكره سابقا، كأن تكون عبارة عن تدوين لما عايشه المؤلف أو ما أبدعه واخترعه.

ولهذا يقسم علماء البحث العلمي المنهجية اليوم ما يرجع إليه الباحث عند إعداد بحثه إلى قسمين هما[1]:

- **مصادر أصلية:** وتمثل أقدم ما يتعلق بموضوع ما، أي الدراسات الأولى عنه؛ وتشمل المخطوطات التي لم يسبق نشرها، مذكرات قادة الدول وساستهم، الأحكام والقرارات القضائية، والخطابات الخاصة، والدراسات الشخصية، واللوحات التاريخية، والمؤلفات التي يكون أصحابها قد شهدوا الفترة المكتوب عنها...الخ
- **مصادر ثانوية:** وهي التي تسمى بالمراجع، والتي تكون قد اعتمدت على المصادر الأولية

ونحن نميل إلى التفرقة بين المصدر والمرجع؛ فكل مصدر مرجع، لكن ليس كل مرجع مصدر، فالعلاقة بينهما هي علاقة عموم وخصوص.

(1) – انظر في ذلك: رجاء وحيد دويدري، المرجع السابق، ص358– 359.

وبغض النظر عن كون ما يرجع إليه مصدرا أم مرجعا، فإننا نقول إنها قد أضحت اليوم كثيرة ومتعددة، وتكاد لا تحصر، غير أننا نجملها في الآتي:

الكتب السماوية: وهي المصادر الأم التي لا يليق – في اعتقادنا– أن نجعلها مع غيرها من المراجع[1]، وهي كالآتي:

القرآن الكريم: وهو على قراءات، أشهرها في بلدان المغرب قراءة نافع برواية ورش، ثم قراءة عاصم برواية حفص. وتتوفر الآن نسخة إلكترونية (مصحف المدينة النبوية للنشر الحاسوبي الإصدار الثاني) برواية حفص، تيسّر للباحث كتابة الآيات بالرسم العثماني في ورقة الوورد.

الإنجيل: وله نسخ عدة، مثل إنجيل مرقس، ويوحنا، ولوقا، وبرنابا، ونسخة الملك جيمس...الخ. وكلها محرفة.

التوراه: أو العهد القديم وهو محرف أيضا.

الزبور: لم يبق منه إلا شذرات محفوظة في المتاحف.

كتب العقيدة: مثل كتاب الأصنام لابن بشر، وذم الكلام وأهله للهروي...الخ

(1) – ولو أننا لا نقدس منها إلا القرآن الكريم؛ لما اعترى غيره من الكتب من التحريف.

كتب التفسير: مثل الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، وجامع البيان عن تأويل آي القرآن، المعروف بتفسير الطبري، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير...الخ

كتب علوم القرآن: مثل أسرار ترتيب القرآن لجلال الدين السيوطي، وأحكام القرآن للجصاص.

كتب الحديث: مثل صحيح البخاري وصحيح مسلم، ومسند الإمام أحمد، وسنن الترمذي...الخ

كتب أصول الفقه: مثل كتاب الرسالة للشافعي، ومنهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي...الخ

كتب الفقه: مثل المدونة للإمام مالك برواية سحنون، والأم للشافعي، والمغني لابن قدامة الحنبلي، وبدائع الصنائع للكاساني الحنفي، والمحلى لابن حزم الظاهري...الخ

كتب التاريخ: مثل الكامل في التاريخ لابن الجزري، والبداية والنهاية لابن كثير، وتاريخ الرسل والملوك للطبري...الخ

الموسوعات: مثل الموسوعة الفقهية الكويتية (45 مجلد)، الموسوعة العربية العالميو (30 مجلدا)، دائرة معارف القرن العشرين (10 مجلدات)...الخ

المعاجم والقواميس: وهي عادة كتب كبيرة الحجم تتضمن مفردات لغة معينة، أو مصطلحات علم ما، على صورة محددة، كأن تكون على الترتيب الهجائي أو الألفبائي، الغرض منها توضيح تهجئة المفردة أو المصطلح، وشرح معناها، وذكر مرادفتها وأضدادها.

وهي على أنواع:

معاجم لغوية: مثل لسان العرب لابن منظور، وتاج العروس للزبيدي، والقاموس المحيط للفيروزآبادي...الخ.

معاجم التراجم والسير: وهي التي تتضمن ترجمة للعلماء والأعلام المشهورين، مثل معجم وفيات الأعيان لابن خلكان، والطبقات الكبرى لابن سعد، وسير أعلام النبلاء للذهبي.

معاجم الأمثال: وهي التي تضم الأمثال التي جرت على ألسنة الناس، مثل أمثال العرب للمفضل الضبي، والأمثال لابن سلام.

الأطاريح والرسائل والمذكرات: وهي الأعمال والبحوث الأكاديمية التي تنجز لأجل نيل شهادة أو درجة علمية معينة.

المحاضرات والدروس: التي ألقيت على الطلبة أو الأستاذة أو غيرهم في إطار البرنامج الدراسي أو في إطار التكوين، من طرف أساتذة أو خبراء ذوي كفاءة في المجال.

المخطوطات: وهي ما تم كتابته بخص اليد بالحبر قبل وجود آلات الطباعة، وكثيرا ما تكون في المكتبات الوطنية، أو المتاحف.

البحث الإلكتروني: وهو كل ما تستعمل فيه الأجهزة والأدوات الحديثة، مثل: الأنترنت، الأنترانت، البرامج الموجودة على الأقراص المرنة أو المضغوطة أو الصلبة...الخ

الميكروفيلم: أو ما يسمى بالمصغرات. وهي نوع من التصوير الدقيق للوثائق والمخطوطات، ولا يمكن الاطلاع على محتواها بالعين المجردة. ويعتبر الميكروفيلم أول الفهارس الآلية ظهورا، حيث بدأ استخدامه في النصف الأول من القرن 19 الميلادي[1].

المجلات والدوريات: التي تصدر عن هيئات بحثية، سواء جامعات أو كليات أو معاهد، أو مخابر، أو مؤسسات، تكون لها لجنة قراءة أو لجنة علمية، وهيئة تحرير. يكتب فيها أساتذة وباحثين وخبراء في مجال تخصصهم.

النصوص القانونية: وهي التي تصدرها –في الغالب– الهيئة التشريعية، وتنشرها في الجرائد الرسمية.

---

(1) – رجاء وحيد دويدري، المرجع السابق، ص377.

وهناك مراجع أخرى قد يعتمد عليها الباحث، ولكن بدرجة أقل، مثل: الجرائد، الحصص التلفازية والإذاعية...الخ

الفرع الثاني: كتابة معلومات المصادر والمراجع

من بين الأمور المختلف فيها بين المنهجيين والأساتذة، نجد أن معلومات المصادر والمراجع تكتب في مكانين ضمن البحث العلمي؛ في الحواشي، وفي قائمة ثبت المصادر والمراجع، وهنا يرى البعض أن طريقة كتابة بيانات المصدر أو المرجع في الهامش (الحاشية) تختلف عنها في القائمة؛ لأن المقصود من قائمة المصادر هو إعطاء معلومات وافية عن المصدر، بخصوص اسم الشخص، عنوان المؤلَّف، ومكان وتاريخ الطبع، في حين أن الغرض من تدوين المعلومات عن المصدر في الهامش هو إعطاء القارئ معلومات محددة عن صفحة أو فصل معين، أو مكان الاقتباس[1].

وعلى هذا يكتب اللقب قبل الاسم في القائمة، ويدون جميع المؤلفين فيها إن تعددوا مهما بلغوا، وتستعمل النقاط للفصل بين البيانات بدل الفواصل، ولا توضع بيانات النشر بين قوسين مثلما هو الحال في الهامش، ولا يكتب رقم الجزء والصفحة مثلما يفعل في الهامش، إلا إذا كان المأخوذ منه جزءاً من

(1) – عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، المرجع السابق، ص133.

مجلة أو دورية، فيذكر حينها الرقم الأول والأخير لذلك الجزء[1].

غير أن هذا التمييز لا طائل منه في رأيينا، زيادة على الخلاف بشأنه؛ لأن البيانات التي تكتب في قائمة ثَبْتِ المصادر والمراجع تكتب في أول استعمال لها في الهامش، فلماذا التشتيت والتشويش على الباحث – وعلى القارئ كذلك–، وفرض الكتابة عليه بنمطين أو أنماط مختلفة لنفس البيانات: تقديم وتأخير، فواصل بدل نقاط، بأقواس أو بدونها...ناهيك عن الاختلاف الكبير بين المنهجيين في كيفية، ليس فقط كتابة المصادر والمراجع في الهامش وفي قائمة ثبتها، بل في الهامش لوحده من جهة، وفي قائمة المصادر والمراجع من جهة ثانية.

ونشير هنا إلى أن المصادر والمراجع تكتب في آخر البحث وقبل فهرس المحتويات أو الموضوعات، سواء كان البحث مقالا في مجلة أو دورية أو مداخلة في ملتقى أو مؤتمر أو ندوة، أو مذكرة أو رسالة أو أطروحة. وهذا بخلاف فهرس الموضوعات أو المحتويات الذي يمكن وضعه في بداية البحث قبل المقدمة، ويمكن وضعه في آخر البحث، بعد الملاحق وقائمة المصادر والمراجع.

(1) – عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، المرجع السابق، ص133.

الفرع الثالث: طرق ترتيب المصادر والمراجع

هناك طرق عديدة لترتيب المصادر والمراجع[1]؛ بعضها يعتمد على أهميتها بالنسبة إلى موضوع البحث، فيُجعل المؤلف الذي له أهمية كبرى هو الأول، والذي يليه أهمية يجعله في المرتبة الثانية، وهكذا دواليك، **مثال:**

1- عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، ج4، العقود الواردة على الملكية: البيع والمقايضة، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان.

2- سليمان مرقس، شرح القانون المدني، العقود المسماة عقد البيع، عالم الكتب، الطبعة 4، بيروت، 1980.

فهنا جعلنا كتاب السنهوري أكثر أهمية من كتاب سليمان مرقس. غير أن هذه الطريقة منتقدة من حيث صعوبة تحديد أي المراجع أو المصادر أكثر أهمية من غيره، كما أنه قد يرى الباحث أن لكتاب ما اليد الطولى بخصوص بحثه في حين يرى غيره- لاسيما الممتحنون- خلاف ذلك.

يضاف إلى هذا أنه إذا توافرت للباحث مراجع من ذات المستوى وبنفس العنوان، فأيها يجعله في المرتبة الأولى؟

(1) – انظر في ذلك: محمد البدوي، المنهجية في البحوث والدراسات الأدبية، دار المعارف للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، سوسة، تونس، 1998، ص13.

لاشك أنه سيرجع إلى ترتيب آخر، زيادة على معيار الأهمية، والذي غالبا ما يكون مبنيا على حروف الهجاء.

وهناك من يرتب المصادر والمراجع ترتيباً تأريخيا، أي بحسب تاريخ صدوره. وهذا رغم أهميته في تحديد أسبقية الفكرة، إلا أن بعض الصعوبات تعترضه منها:

- أن بعض الكتب أو المؤلفات لا تحمل تاريخا، لا سيما المخطوطات.
- أن الكثير من المؤلفات التي قد يعتمد عليها الباحث يكون لها التاريخ ذاته، وهذا يجبره على اعتماد معيار إضافي للترتيب، ولا شك أنه يتمثل في الترتيب حسب الحروف.

وهناك من يجعل ترتيب المصادر والمراجع على الحروف الأبجدية أو الهجائية (الألف بائية)، وهي الطريقة الأكثر استعمالا، وخلوا من الإشكالات. على أن الطريقة الأكثر استعمالا في ترتيب المراجع في البحوث هي استخدام الحروف الهجائية المشرقية.

مثال:

1- سليمان مرقس، شرح القانون المدني، العقود المسماة عقد البيع، عالم الكتب، الطبعة 4، بيروت، 1980.

2- عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، ج4، العقود الواردة على الملكية: البيع والمقايضة، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان.

3- علي فيلالي، الالتزامات، النظرية العامة للعقد، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2008.

4- محمد صبري السعدي، شرح القانون المدني الجزائري، النظرية العامة للالتزام، دار الهدى، الطبعة الثانية، الجزائر، 2004.

فهنا السين جاءت قبل العين، والعين قبل الميم. وبما أن المؤلفين السنهوري وفيلالي قد بدآ بحرف واحد، فإننا ننتقل إلى الحرف الثاني فيهما، فيكون "عبد" قبل "علي"؛ لأن حرف الباء يسبق حرف اللام.

وهذا الترتيب موضوع وفق الحروف الهجائية المشرقية، إذ هناك ترتيبات أخرى للحروف ؛ فالحروف تختلف كتابتها من مكان لآخر، ومن مبدأ إلى آخر، كما أن لها دلالات تزيد عن معناها الظاهري، نوردها فيما يأتي:

طرق كتابة الحروف:

لا تختلف الحروف من حيث النطق فقط بل من حيث دلالتها على أرقام

معينة، ومن حيث الترتيب. وأشهر ترتيب للحروف الترتيب الهجائي (ألف بائي)، والترتيب الأبجدي، وهما ينقسمان بدورهما إلى ترتيب مشرقي وآخر مغربي[1]. وثمة بعض الخلاف بين أهل المشرق وأهل المغرب في ترتيب حروف (أَبْجَد)[2]، ومن ثم اختلافهم في دلالتها على الأرقام.

الأبجدية عند أهل المشرق: رتب أهل المشرق حروف (أَبْجَد) على النحو الآتي: (أَبْجَد هَوَّز حُطِّي كَلَمُن سَعْفَص قَرَشَت ثَخَذْ ضَظَغْ).

فإذا رتبنا المراجع التي أوردناها في الأعلى فإنها ستكون كالآتي:

1- محمد صبري السعدي، شرح القانون المدني الجزائري...

2- سليمان مرقس، شرح القانون المدني...

3- عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد...

4- علي فيلالي، الالتزامات، النظرية العامة للعقد...

---

(1) – محمد البدوي، المرجع السابق، ص37-38.

(2) – عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تحقيق خليل شحادة، دار الفكر، الطبعة الثانية، بيروت، 1408هـ- 1988م، ص142، حاشية رقم 1؛ مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الرابعة، 1425 هـ – 2004م، ص1.

فهنا السين جاءت قبل العين، والعين قبل الميم. وبما أن المؤلفين السنهوري وفيلالي قد بدآ بحرف واحد، فإننا ننتقل إلى الحرف الثاني فيهما، فيكون "عبد" قبل "علي"؛ لأن حرف الباء يسبق حرف اللام.

وَتُقَابِلُ حُرُوفُهَا فِي حِسَابِ الجُمَّلِ[1] الشَّكْلَ التَّالِي:

(1) – حساب الجمّل، هو الْحُرُوف الْمُقطعَة على أبي جاد. انظر في ذلك: ابن سيدة، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1421 – 2000م، ج7، ص452.

وذكر الخوارزمي، بأن هذه الحروف المستعملة في التنجيم والحساب، أما ما تعرفه العرب فهو: أبو جاد هواز حطي كلمون سعفص قرشات. ويزعمون أنها أسماء ملوك كانوا للعرب العاربة.

انظر: محمد بن أحمد بن يوسف الخوارزمي، مفاتيح العلوم، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، د.ت.م، ص219.

وجاء في المعجم الوسيط، ص1، وفي كتاب تاريخ آداب العرب لمصطفى الصادق الرافعي، مراجعة وضبط: عبد الله المنشاوي، مهدي البحقيري، مكتبة الإيمان، الطبعة الأولى، مصر، 1997، ج2، ص340؛ بأن الكلمات الست الأولى كانت عند الساميين، والكلمتين الأخيرتين: ثخذ، ضظغ، وضعهما العرب، وتسمى الروادف أي اللواحق، حيث لم تكن تلك الحروف موجودة عند السريان ولا العبرانيين.

في حين يذكر البعض أن هذه الحروف كانت في الأبجدية الفينيقية، ولكن بترتيب مختلف، ثم انتقلت إلى السامية، ثم أضاف العرب الكلمتين الأخيرتين. انظر: عدنان الخطيب، المعجم العربي بين الماضي والحاضر، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الثانية، لبنان، 1414هـ – 1994م، ص19– 20.

الحرف	قيمته العددية	الحرف	قيمته العددية	الحرف	قيمته العددية	الحرف	قيمته العددية
أ	1	ح	8	س	60	ت	400
ب	2	ط	9	ع	70	ث	500
ج	3	ي	10	ف	80	خ	600
د	4	ك	20	ص	90	ذ	700
هـ	5	ل	30	ق	100	ض	800
و	6	م	40	ر	200	ظ	900
ز	7	ن	50	ش	300	غ	1000

الأبجدية عند أهل المغرب: يختلف ترتيب الحروف عند أهل المغرب عما هو هند أهل المشرق، وهو على الصورة الآتية: (أَبْجَد هَوَّز حُطِّي كَلَمُن صَعْفَض قَرَسَت ثَخَذْ ظَغش)، فالاختلاف بين الفريقين في ثلاث كلمات هي: صَعْفَض، قَرَسَت، ظَغش.

أ ب ج د هـ و ز ح ط ي ك ل م ن س ع ف ص ق ر ش ت ث خ ذ ض ظ غ

وإذا أردنا ترتيب المراجع السابقة وفق الحروف الأبجدية المغربية، فأنها ستكون كالآتي:

1- محمد صبري السعدي، شرح القانون المدني الجزائري...

2- عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد...

3- علي فيلالي، الالتزامات، النظرية العامة للعقد...

4- سليمان مرقس، شرح القانون المدني...

وطبقا لحساب الجمّل فإن القيمة العددية لكل حرف تكون كما هو مبين أدناه في الجدول.

الحرف	قيمته العددية	الحرف	قيمته العددية	الحرف	قيمته العددية	الحرف	قيمته العددية
أ	1	ح	8	ص	60	ت	400
ب	2	ط	9	ع	70	ث	500

ج	3	ي	10	ف	80	خ	600
د	4	ك	20	ض	90	ذ	700
هـ	5	ل	30	ق	100	ظ	800
و	6	م	40	ر	200	غ	900
ز	7	ن	50	س	300	ش	1000

ترتيب حروف الهجاء:

مما يجدر ذكره هنا أن العرب استعملوا في ظل الدولة الإسلامية ترتيبا آخر لهذه الحروف سُمي بحروف المعجم وبحروف الهجاء أو التهجي. وبحروف العربية - يراعى تشابه الشكل مع اعتبارات أخرى، ولا علاقة للحساب به -، فوضعوا الحروف المتشابهة في الرسم متساوقة[1]، لكن بقي الخلاف قائما بين أهل المشرق وأهل المغرب في الترتيب.

(1) - وكان عاصم بن نصر الليثي هو من وضع ترتيب الحروف العربية وفقا لما هي عليه اليوم وذلك، كما يروى، بأمر من الحجاج بن يوسف الثقفي، انظر في تفصيل هذا الترتيب: ، ص25-27.

فكان ترتيب المشارقة لحروف الهجاء: (أ ب ت ث ج ح خ د ذ ر ز س ش ص ض ط ظ ع غ ف ق ك ل م ن هـ و ي).

أما ترتيب المغاربة لحروف الهجاء فكان كالآتي: (أ ب ت ث ج ح خ د ذ ر ز ط ظ ك ل م ن ص ض ع غ ف ق س ش هـ و ي).

فيكون ترتيب المراجع السابقة على النحو الآتي:

1- محمد صبري السعدي، شرح القانون المدني الجزائري...

2- عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد...

3- علي فيلالي، الالتزامات، النظرية العامة للعقد...

4- سليمان مرقس، شرح القانون المدني...

ورتب الخليل بن أحمد الفراهيدي كتابه (العين) ترتيبا مغايرا[1]، بحسب مخارج الحروف، فبدأ بحروف الحلق لأنه أبعد مخارجها، ويبدأ بالصعود تدريجيا حتى ينتهي إلى الشفة[2]، وجعل ترتيب الحروف هكذا: (ع ح هـ

(1) – إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو مصرية، الطبعة الخامسة، مصر، 1984، ص236.

(2) – هناك من يرى بأن ترتيب الفراهيدي للحروف على أساس مخارج الحروف من أقصاها إلى أدناها ليس له سند صحيح، لا سيما حيث إن العين ليس أقصى الحروف مخرجا بل الهمزة، ثم =

غ خ ق ك ج ش ض ص س ز ط ت د ظ ذ ث ر ل ن ف ب م و ي أ).

ومن ثم يكون ترتيب المراجع السابقة كما يلي:

1- علي فيلالي، الالتزامات، النظرية العامة للعقد...

2- عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد...

3- سليمان مرقس، شرح القانون المدني...

4- محمد صبري السعدي، شرح القانون المدني الجزائري...

والخليل أيضا هو أول من جمع حروف المعجم ضمن بيت واحد – كما ذكر السيوطي في بغية الوعاة[1] وهو:

=

الهاء. انظر في ذلك: ، المرجع السابق، ص28.

وهذا لم يغفل عنه الخليل بل عرفه، ولكنه عدّ الهمزة بسبب تغيرها من حروف العلة، أما الهاء فوجدها أنها مجرد إرسال الهواء إلى خارج الحلق؛ لذلك بدأ ترتيبه بحرف العين. انظر في ذلك: الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين مرتبا على حروف المعجم، ترتيب وتحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميةّ، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1424 – 2003م، ج1، ص30.

(1) – عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، الطبعة الأولى، مصر، 1384 هـ- 1964م، ج1، ص559.

صفْ خَلْقَ خَوْد كمثل الشمس إذْ يَحْظى الضَّجيعُ بها نجلاءُ معطارُ

وعند ترتيب المصادر والمراجع، يجب التنبه إلى بعض الأمور؛ أولها أن الألف واللام (ال التعريف) لا تحتسب في الترتيب، ومثال ذلك:

- العربي بلحاج، النظرية العامة للالتزام في القانون المدني الجزائري...

فعند ترتيب هذا المرجع، نأخذ في الحسبان حرف العين وليس حرفي الألف واللام.

كذلك مسألة الخلط بين الاسم واللقب والكنية[1]، حيث إن هناك بعض

(1) – فالاسم هو ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمن، أي ما دل على معنى دون حاجة إلى كلمة أو حرف آخر، وهو مجرد عن الزمن الماضي أو الحاضر أو المستقبل. أما اللقب فهو ما دل على مدح الشخص ورفعته، مثل محمد زين العابدين، أو ذم صحبه وضَعَتِه، مثل زيد أنف الناقة. أما الكنية فهي ما ابتدأ بأبٍ أو أم، أي أبو فلان أو أم فلان، وزيد ما ابتدأ بابن أو بنت أو أخ أو أخت... فلان. انظر في ذلك: عبد الله بن عقيل، شرح بن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح بن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث للنشر والتوزيع – دار مصر للطباعة، الطبعة العشرون، القاهرة، 1400 – 1980م، ج1، ص15، ص120–121؛ بن علي بن طولون، شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، تحقيق وتعليق: عبد الحميد جاسم محمد فياض الكبيسي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1423 – 2002م، مج1، ص50، ص249.

الكتب يذكر فيها لقب الشخص أو كنيته بما يتوهم معه الباحث بأنه اسم، أو يعتقد أنه لا فرق بين أن يبتدئ بالاسم أو الكنية أو اللقب، فيكون ترتيبه للمصادر والمراجع مضطربا وغير موحد. وكثيرا ما يحدث ذلك عند استعمال كتب التراث التي نجد عليها ألقابا لأصحابها تعتبر في عصرنا أسماءً، كاستعمال: شمس الدين، جمال الدين، علاء الدين... على أنها أسماء في حين أنها ألقاب لهؤلاء وليست أسماء. ومثال ذلك:

جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب...

أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب...

ففي الأول عبارة "جمال الدين" ليست اسما للمؤلف بل لقبًا له، واسمه محمد، وفي الثاني عبارة "أبو الفضل" ليست اسما كذلك بل كنية؛ ولذلك لا يغتر الباحث بما هو مكتوب على عنوان غلاف الكتاب؛ لأنه في كثير من الأحيان يكتب الاسم الكامل للمؤلف، والذي يتكون من الاسم واللقب والكنية.

اختلف، كذلك، المنهجيون عند كتابة المصادر والمراجع، حول مسألة السبق باللقب أو بالاسم؛ فالبعض يرى تقديم اللقب أو اسم الشهرة عموما على الاسم[1]، والبعض يرى تقديم الاسم على اللقب. ونحن نميل إلى تغليب

(1) – عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص54.

الاسم على اللقب عند كتابة المصادر والمراجع، وهذا في اللغة العربية[1]، لما جاء في ألفية ابن مالك[2]:

وَاسْـــمًا أتَـــى وَكُنْيَتَـــةً وَلَقَبَـــا وَأَخِّـــرَنْ ذَا إنْ ســـوَاهُ صَـــحبَا

ومعناه إذا اجتمع الاسم مع اللقب وجب تأخير اللقب وتقديم الاسم، فحرف "ذا" يعود على اللقب، فيُؤَخَّر إن صحب الاسم أو الكنية على السواء[3].

وبخصوص كتابة درجة الباحث العلمية أو وظيفته، فإننا قد وجدنا الكثير من الباحثين يضعونها قبل كتابة اسم ولقب المؤلف، أو في المتن عن ذكره، مثل: دكتور، أستاذ، أستاذ دكتور، مستشار، باشا، وزير...، وهذا أمر غير محبذ[4]، فلا يستعمله الباحث إلا للضرورة، كأن تكون لذلك علاقة خاصة

(1) – أما في اللغة الأجنبية فيقدم اللقب على الاسم في كتب التراجم. انظر: عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، المرجع السابق، ص125؛ رجاء وحيد دويدري، المرجع السابق، ص389.

(2) – ابن عقيل، المرجع السابق، ج1، ص؛ 120– 121؛ محمد بن علي بن طولون، المرجع السابق، مج1، ص250– 251.

(3) – محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، ألفية ابن مالك، المكتبة الشعبية، بيروت، لبنان، ص6.

(4) – يرى أحمد عبد المنعم حسن، (المرجع السابق، ص77)، بأن أسماء المؤلفين تكتب مجردة من ألقابهم العلمية.

بالفكرة المأخوذة، فلا يكون القصد منها تكريم الشخص بل الإيضاح وتدعيم الرأي. وعدم ذكر الألقاب أو الدرجات أو الوظائف لا يعني التقليل من قدر الشخص؛ لأن التقدير أمر وذكر الألقاب والوظائف أمر آخر[1].

كذلك، من بين الأمور المختلف فيها في ترتيب أو تصنيف المصادر والمراجع، أن هناك من يقدم النصوص القانونية على الكتب والمقالات والرسائل وغيرها، باعتبارها مصادر، وهناك من يؤخرها فيجعلها بعد جميع المصادر والمراجع على اختلافها، باعتبارها مراجع مثل غيرها[2].

ونشير هنا إلى أن النصوص القانونية تدون فيها المعلومات الآتية[3]:

(1) – أحمد شلبي، المرجع السابق، ص94–95؛ عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، المرجع السابق، ص133.

مع ذلك يرى أحمد شلبي بأن الألقاب والدرجات تكتب في مواضع ثلاثة:

- عند ذكر المصادر.
- عند ذكر الشكر والتقدير في الصفحات الأولى للبحث.
- عندما يكون الشخص غير معروف في مجال الدراسة فيقدمه الباحث ليعرف به.

وأعتقد أن ذكرها في المصادر غير محبذ كذلك لأسباب عدة منها:

- أن الدرجات العلمية

(2) – وهناك من يرى إدراجها في الحواشي دون قائمة المصادر والمراجع باعتبارها أدوات، ومن هؤلاء الدكتور علي فيلالي.

(3) – مع أن البعض يفضل البدء بذكر الدولة، ثم اسم السلطة التي نشرت النص القانوني، ثم =

- نوع النص، هل هو أمر رئاسي، أم قانون، أم مرسوم رئاسي أو تنفيذي أو تشريعي، أو قرار وزاري مشترك...الخ.
- محتوى هذا النص، أي ما يتضمنه أو يتعلق به؛ هل القانون المدني، التجاري، العقوبات...الخ .
- تاريخ صدور هذا النص بالضبط، اليوم والشهر والسنة. وللباحث هنا أن يكتب التاريخين الميلادي والهجري معاً، أو يكتفي بالميلادي لشيوع استعماله.
- العدد الذي صدر فيه هذا النص القانوني إن وجد؛ لأن بعض القرارات وكذا التعليمات وما شابهها لا تصدر في الجريدة الرسمية الآن..
- تاريخ صدور العدد. ويستحسن أن يضيف الباحث رقم الصفحة التي يبدأ منها هذا النص، تيسيرا على القارئ للرجوع مباشرة إليه.

مثال: أمر 75-58 يتضمن القانون المدني، مؤرخ في 26 سبتمبر 1975، جريدة رسمية عدد 78، مؤرخة في 30 سبتمبر 1975، الصفحة 990.

=

نوع النص القانوني، ثم رقمه، ثم سنة صدوره، ثم عبارة الجريدة الرسمية وعددها، والتاريخ الذي صدرت به، ثم الصفحة.

ناجي عبد النور، منهجية البحث السياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص149.

وما يلاحظ في هذا المقام أن بعض الأساتذة يوجبون على الطلاب كتابتها نكرة. ودليلهم في ذلك أنها وردت في الجريدة الرسمية نكرة، وبالتالي لا بد من كتبتها كما هي.

وهذا في اعتقادي ليس دليلا موجبا لكتابتها نكرة، حيث إن النصوص تكتب في الحاشية وفي قائمة المصادر والمراجع، وتكتب كذلك – في كثير من الأحايين– في المتن؛ فإن أمكن كتابتها نكرة في الموضعين الأولين، فإنه لا يسوغ كتابتها نكرة في المتن لارتباط التعبير بالسياق، وهو من يحدد طريقة كتابتها، بل إن الغالب أن تكتب في المتن معرفة.

وحتى بالنسبة إلى كتابتها في الحاشية أو في قائمة المصادر والمراجع، لا نسلم بوجوب كتابتها نكرة؛ لأن النكرة في اللغة العربية تدل في الغالب على المجهول، فهي كمال قال ابن السراج: «كل اسم عمّ اثنين فما زاد، وإنما سمي نكرة من أجل أنك لا تعرف به واحدا بعينه إذا ذكُر»[1]، في حين أن المعلومات المذكورة والمتعلقة بهذه النصوص تفيد بأنها ليست مجهولة. وإن اعتبرنا جواز تنكير الشائع، أو اعتبار علم المخاطب بها معرفة رغم كتابتها

(1) – محمد بن سهل بن السراج، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، بيروت، لبنان، 1417 – 1996م، ج1، ص148.

نكرة، فإن هذه النصوص –في غالبها– ليست شائعة، كما أنها ليست بالضرورة معلومة للمخاطب، وهذا يجعل تعريفها هو الصحيح وليس تنكيرها.

ضف إلى ذلك أن المعرفة هي: «ما وضع على شيء دون ما كان مثله»[1]، أو هي: «الاسم المختص بشيء دون غيره بعلامة»[2]. في حين أن القانون أو الأمر أو المرسوم... ليس مختصا بشيء دون غيره، بل هناك أوامر وقوانين ومراسيم لا تعد ولا تحصى، تختلف عن بعضها البعض، فإن أضفنا لأمر أو قانون أو مرسوم معلومات أخرى تجعله معينا بذاته، فإنه يكون قد خرج من دائرة التنكير إلى دائرة المعرفة، وبالتالي لا حاجة لكتابته نكرة بل يستوجب كتابته معرفةً.

وبخصوص كتابة الأحكام والقرارات القضائية، فأعتقد أن كتابتها في قائمة المصادر والمراجع ليس محبذا، لا سيما إن كان الباحث قد استخدم الكثير منها، بل يشير حينها إلى المجلات أو الدوريات التي وردت فيها،

(1) – محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، الطبعة الثالثة، القاهرة، 1415 – 1994م، ج3، ص186.

(2) – نور عطا الله الصرايرة، التعريف والتنكير بين النحويين والبلاغيين، دراسة دلالية وظيفية (نماذج من السور المكية)، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، 2007، ص6. نقلا عن: الرماني، رسالة الحدود، ص68.

بذكر بياناتها. أما تفاصيل بيانات الحكم أو القرار فيشار إليها في موضع استعمالها في الحاشية (الهامش)، وذلك بذكر البيانات الآتية:

نوعه هل هو حكم أو قرار، ثم الجهة التي أصدرته هل هي محكمة ابتدائية، أو مجلس قضائي أو المحكمة العليا (تقابل محكمة النقض)، أو مجلس الدولة، أو محكمة التنازع، ثم القسم أو الغرفة أو الغرف التي صدر عنها، ثم تاريخ الصدور، ورقم الملف[1]، وأطراف القضية إن وجدوا بالرموز، ثم الوثيقة التي نشر بها كأن تكون المجلة القضائية أو نشرة القضاة، أو مجلة المحكمة العليا أو مجلس الدولة، ويذكر بيانات المجلة الأخرى مثل الكتاب[2]. فإن لم يكن قد نُشر يذكر عبارة "غير منشور".

المطلب الثاني: الاقتباس من المصادر والمراجع وتوثيقها

الاقتباس من المصادر أو المراجع نوعان: اقتباس حرفي ويسمى أيضا

(1) – نشير هنا بان الكثير من الطلبة والباحثين يخلطون بين رقم القرار ورقم الملف، والمذكور في القضية والذي ينشر في المجلات إنما هو رقم الملف وليس رقم القضية؛ فرقم القضية يكون صغيراً، يتكون من ثلاث أو أربع أرقام، أي مئات أو آلاف، وربما أقل، في حين أن رقم الملف يتكون من أرقام كبيرة تصل إلى مئات الآلف.
مثال ذلك: قرار المحكمة العليا، الغرفة المدنية، بتاريخ 2011/12/15، ملف رقم 679414، قضية ورثة (ح.م) ضد (ح.ط)، مجلة المحكمة العليا، العدد 1، 2012، ص144.

(2) – قريبا من هذا انظر: ناجي عبد النور، المرجع السابق، ص150.

بالاقتباس المباشر، واقتباس بالمعنى، ويسمى كذلك بالاقتباس غير المباشر.

الاقتباس الحرفي: وهو قيام الباحث بنقل عبارة أو فكرة من كتاب أو مقال أو غيرها، دون أن يغير شيئًا. وكثيرا ما يتعلق الأمر بتعريف معين، أو عبارة لها مدلول خاص أو مهم يريد الباحث أن يشير إليه أو يستوقفنا بشأنه، أو يعلق عليه... وهنا يوضع النص المقتبس بين شولتين أو علامتي تنصيص أو مزدوجتين، هكذا: « ».

غير أن النص المقتبس قد يكون طويلا وقد يكون قصيرا؛ فإن كان قصيرا لا يتجاوز الخمسة أو الستة أسطر في رأي البعض[1]، فإنه يكتب بشكل عادي، أي بنفس نمط خط المتن. أما إن تجاوز ذلك، فإنه يكتب بحجم أقل وبخط أغلظ من خط المتن.

مثال: «**والوسيط هو الوسط ما بين الوجيز والمبسوط. ولئن جعل الله في العمر بقية، وأمدني بعون من عنده، أخرجت بعد الوسيط الوجيز، ثم استعنت برفقة من زملائي في إخراج المبسوط. فتتم بذلك حلقات ثلاث، ينتظمها عقد واحد. والوسيط هو واسطة هذا العقد. تجمله فيصبح وجيزًا. وتفصله فيصير مبسوطًا. ومن أجل ذلك اخترت أن أبدأ به. فهو أوفى من الوجيز في سد حاجات العلم والعمل. وهو أدنى من المبسوط للباحث الذى**

(1) – انظر: أحمد شلبي، المرجع السابق، ص90؛ مهدي فضل الله، المرجع السابق، ص84.

لا يملك غير وقت محدود»[1].

وهناك من يرى تمييزه بجعله في الوسط، وأن تترك مسافة بارزة من الأعلى ومن الأسفل، وكذلك من اليمين ومن اليسار[2]، وهناك من يرى عدم وضع النص المقتبس بين مزدوجتين[3]؛ فيكون النص الذي أوردناه أعلاه بهذا الشكل:

والوسيط هو الوسط ما بين الوجيز والمبسوط. ولئن جعل الله في العمر بقية، وأمدني بعون من عنده، أخرجت بعد الوسيط الوجيز، ثم استعنت برفقة من زملائي في إخراج المبسوط. فتتم بذلك حلقات ثلاث، ينتظمها عقد واحد. والوسيط هو واسطة هذا العقد. تجمله فيصبح وجيزًا. وتفصله فيصير مبسوطًا. ومن أجل ذلك اخترت أن أبدأ به. فهو أوفى من الوجيز في سد حاجات العلم والعمل. وهو أدنى من المبسوط للباحث الذى لا يملك غير وقت محدود.

وننوه هنا بأنه لا يصح الاقتباس الحرفي بكثرة في البحوث، وإلا عُدّ نقلا

(1) – السنهوري، الوسيط، ج1، ص أ.

(2) – انظر: أحمد شلبي، المرجع السابق، ص90؛ مهدي فضل الله، المرجع السابق، ص84.

(3) – أحمد شلبي، المرجع السابق، ص90.

لا بحثا[1]، كما لا يصح أن يكون النص المنقول كبيرا، ونعتقد أن تجاوز النقل الحرفي لصفحة يعد غير مقبول[2]. بل هناك من يجعل الاقتباس لما يزيد عن ستة أسطر غير مقبول[3].

ولا يجوز التغيير والتحوير في النص المنقول حرفيا ولو احتوى على أخطاء، لكن يمكن الإشارة إلى الصواب أو إضافة عبارة إليه بجعلها بين عارضتين أو ما يسمى بالمعقوفين أو العاضدتين، هكذا: **[ ]**. كما يمكن حذف جزء من النص المقتبس؛ في أوله أو وسطه أو آخره، واستبدال النص

(1) – بهذا الصدد يقول الدكتور سعيد إسماعيل صيني، بأنه يجب مراعاة عدم الإكثار من الاقتباسات المباشرة، سواء من حيث العدد أو الطول؛ لأن الإكثار منها يعني عدم قدرة الباحث على الاستقلال بتفكيره.

انظر مؤلفه: قواعد أساسية في البحث العلمي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1415 1994م، ص516– 517.

(2) – يرى أحمد شلبي (المرجع السابق، ص91)، وربحي مصطفى عليان، البحث العلمي (أسسه، مناهجه وأساليبه، إجراءاته)، بيت الأفكار الدولية، عمان، الأردن، 2004، ص295، بأنه لا يجوز يتعدى الاقتباس الحرفي صفحة كاملة. ويرى أحمد عبد المنعم حسن (المرجع السابق، ج1، ص184)، ومهدي فصل الله (المرجع السابق، ص84)، بأنه لا يجوز ذلك إلا للضرورة القصوى. ومن ذلك أن يكون البحث منصبا على مناقشة رأي مفكر معين.

(3) – مصطفى نمر دعمس، منهجية البحث العلمي في التربية والعلوم الاجتماعية، دار غيداء للنشر، الأردن، 2008، ص255.

المحذوف بعلامة الحذف، وهي ثلاث نقاط متتالية، هكذا:...[1]. فإذا كان النص المحذوف فقرة كاملة، وكانت تكملة الاقتباس من فقرة موالية فلا نضع ثلاث نقاط بل سطرا كاملا مستقلا من النقاط[2].

الاقتباس بالمعنى: وهو الاقتباس غير المباشر، الذي يكون بإيراد مقصود المؤلف دون إيراد نفس المبنى، أي بالتصرف في الكلمات والعبارات والمحافظة على المعنى. وفي الاقتباس بالمعنى قد يكون النص المكتوب لا يتعدى بضعة أسطر، في أنه اقتباس لعدة لصفحات من كتاب أو بحث ما.

وهنا، يكتب النص مع المتن بشكل عادي، ثم يشار في الحاشية (الهامش) إلى صاحبه، لنفرقه عن ما كتبه الباحث شخصيا، أو عن نص آخر أو فكرة أخرى مقتبسة بالمعنى.

ومهما يكن فإن الاقتباس من مصدر أو مرجع معين يقتضي الإشارة إليه في الحاشية بإيراد بيانات شبه متفق عليها إجمالا، ولكن مختلف فيها تفصيلا. وهذه البيانات في الإجمال تشمل: اسم ولقب أو شهرة المؤلف، عنوان الكتاب أو البحث، ومعلومات النشر. أما تفصيلا ففيها وجهات نظر

(1) – سعيد إسماعيل صيني، المرجع السابق، ص517.

(2) – أحمد شلبي، المرجع السابق، ص92؛ مصطفى نمر دعمس، المرجع السابق، ص256.

متعددة أهمها[1]:

- لقب أو شهرة المؤلف ثم اسمه، عنوان الكتاب أو البحث، المترجم أو المحقق إن كان المؤلفُ مترجَمًا أو محقّقًا، رقم الطبعة، بلد النشر، دار النشر أو المطبعة، تاريخ النشر، الجزء أو المجلد إن وجد، الصفحة أو الصفحات المستخدمة[2].

فإنْ كان المؤلَّف (الكتاب)أو المؤلِّف (الكاتب) غير معروف أو مجهولا– وكثيرًا ما يكون ذلك في المخطوطات أو الكتب القديمة– ، أو كانت بعض بيانات الكتاب ناقصة؛ فإننا نكتب مكانه ما يلي[3]:

(1) – انظر مثلا: عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص54–55؛ سعيد إسماعيل صيني، المرجع السابق، ص513– 515؛ عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، المرجع السابق، ص125 وما بعدها.

(2) – عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، المرجع السابق، ص133.

(3) – انظر في ذلك: محمد عبد الغني معوض، محسن أحمد الخضيري، المرجع السابق، ص135– 136؛ رجاء وحيد دويدري، المرجع السابق، ص387؛ محمد عثمان الخشت، فن كتابة البحوث العلمية وإعداد الرسائل الجامعية، مكتبة ابن سينا، القاهرة، مصر، 1990، ص107؛ صالح طليس، المنهجية في دراسة القانون، منشورات زين الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2010، ص154.

- بالنسبة للكتاب: نضع مكانه عبارة "مجهول" أو "بدون مؤلف"، أو خطا متواصلا (_____).
- بالنسبة لدار النشر: نكتب عبارة "بدون ناشر معروف"، "دون ناشر"، أو "لا ناشر"، أو المختصرات: "د.ن"، "لا.ن"[1].
- بالنسبة لمكان أو بلد النشر: نكتب عبارة: "بدون مكان نشر معلوم"، أو "دون بلد نشر"، أو "دون مكان نشر"، أو المختصرات الآتية: "د.م"، "لا.م".
- بالنسبة لتاريخ النشر: نكتب عبارة "بدون تاريخ"، أو "دون سنة نشر"، "دون تاريخ نشر"، "لا تاريخ نشر"، "دون تاريخ طبع"، أو إحدى المختصرات الآتية: "د.س"، "لا.س"، "د.ت"، "لا،ت".

(1) – هناك من زملائنا الأساتذة من ينكر على الطلبة والباحثين كتابتهم لعبارات تشير إلى عدم وجود دار نشر أو مكان نشر أو تاريخ نشر، بحجة أنه يستحيل ألا يكون ذلك موجودا. وأعتقد ان مقصودهم هو أنه يستحيل أن لا يكون كتاب قد نُشر أو طُبع في دار نشر أو طبع، وان هذه الدار لها مكان معين، وأكيد قد طبع بتاريخ ما، وهو كلام سليم منطقيا، لكن الواقع غير ذلك، إذ قد لا تشير دار النشر أحياناً إلى المدينة او البلد الذي تتواجد فيه، إما لتعدد فروعها في عدة مدن أو دول، أو لسبب آخر. كما قد لا تذكر دار الطبع، أو المطبعة، اسمها سهوا، أو عمدا لأمر يتعلق بمضمون الكتاب أو بالضرائب أو ما شابه، وقد تكون المطبعة مغمورة أو ليس لها اسم حتى. وفي جميع هذه الحالة يفتقد الكتاب إلى بيان أو أكثر من هذه البيانات؛ لذلك وضع علماء المنهجية عبارات تحل محل هذه البيانات وتشير إلى عدم ورودها في الكتاب، وليس للدلالة بأن الكتاب جاء من العدم.

ونشير هنا إلى أن بعض الكتب لا نجد فيها رقم الطبعة، وقد يتم إهمالها عمدا، وهذا يعني أن المؤلف في طبعته الأولى[1]، ولا داعي لكتابة عبارة "دون طبعة" أو "دون رقم طبعة".

أما ما يفصل بينها فهو إما فاصلة بين كل هذه البيانات، وإما بتفصيل خاص هو:

اللقب أو الشهرة ثم فاصلة (،) ثم الاسم ثم نقطتان (:)، ثم عنوان الكتاب أو البحث، ويمكن كتابة العنوان بلون غامق ثم نقطة (.)، بعدها يكتب اسم المحقق أو المترجم أو المعلق، تليه نقطتان (:)، ثم رقم الطبعة بعدها نقطة (.)، ثم بلد النشر[2] تليه نقطتان (:)، ثم دار النشر أو المطبعة تليها نقطتان (:)، ثم تاريخ النشر، تليه نقطة (.)، ويمكن وضع بيانات النشر من بلد ودار وتاريخ بين قوسين هكذا ( ). وإن كان للكتاب تاريخا نشر مختلفين، يكتب الأحدث منهما. ثم يكتب الجزء أو المجلد، ويمكن كتابته بعد العنوان، ثم تكتب الصفحة (ص) بعدها نقطتان (:)، فإن كان الاقتباس من عدة صفحات تكتب مختصر الصفحة بعدها مطة ثم المختصر

(1) – مصطفى نمر دعمس، المرجع السابق، ص261.

(2) – قد نكتفي بكتابة المدينة أو البلد، وقد نكتبهما معًا. ويستحسن كتابتهما معًا إذا خشي الباحث وقوع التباس بخصوص مكان النشر ، كما هو الحال بين عَمَّان التي هي عاصمة الأردن، وبين عُمان أي سلطنة عُمان. أو بين طرابلس عاصمة ليبيا، وطرابلس المدينة الموجودة في لبنان.

مرة ثانية ثم نقطتان، ثم رقم الصفحة الأولى ورقم الصفحة الأخيرة بينهما مطة، مثال: ص– ص: 10– 15.

فتكون كتابة المصدر أو المرجع وفق المثال الآتي:

مرقس، سليمان: **شرح عقد الإيجار**. الطبعة الثانية. (القاهرة: دار النشر للجامعات المصرية: 1954م). ص: .

وهذا الترتيب أو النسق ليس ملزمًا، بل يمكن مخالفته بتقديم بعض العناصر وتأخير بعضها، كتقديم الاسم على اللقب[1]، ودار النشر على بلد النشر، أو تأخير رقم الطبعة عن أحدهما أو كليهما. كما قد يتم الفصل بين البيانات بنقاط بدل الفواصل أو بفواصل بدل النقطة أو نقطتين، وقد نكتب (ص.ص:) إذا اقتبسنا فكرة من صفحات متعددة، أو (ص.ص)، أو (ص– ص:)، ، أو (ص–ص) أو صادا واحدة بعدها نقطتان أو نقطة، أو دون نقطة، ونفصل بين الرقم الأول والرقم الأخير بمطلة (–)؛ هكذا: (ص: –)، أو (ص. –)، أو (ص –).

وعلى الباحث أو الطالب أن يكتب وفق نمط ونسق واحد في كامل البحث، وليس شرطا أن يتّبع طريقة أستاذ ما أو باحث ما، فالأمر فيه متسع

(1) – وأفضل تقديم الاسم على اللقب أو الكنية في اللغة العربية؛ لأن هذا هو الصحيح كما سنبين ذلك لاحقًا.

ما دام فيه اختلاف. وكأمثلة للتوضيح،– وهي ليست على سبيل الحصر–، نورد بعض الأنماط لمرجع واحد:

- مرقس، سليمان: **شرح عقد الإيجار**. الطبعة الثانية. (دار النشر للجامعات المصرية، القاهرة: 1954م). ص: .
- سليمان مرقس: **شرح عقد الإيجار**، الطبعة الثانية، دار النشر للجامعات المصرية، القاهرة، 1954م. ص: .
- سليمان مرقس، شرح عقد الإيجار، الطبعة الثانية، دار النشر للجامعات المصرية، القاهرة، 1954م، ص .
- سليمان مرقس، شرح عقد الإيجار، دار النشر للجامعات المصرية، الطبعة الثانية، القاهرة، 1954م، ص .
- سليمان مرقس، شرح عقد الإيجار، دار النشر للجامعات المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1954م، ص .
- سليمان مرقس. شرح عقد الإيجار. دار النشر للجامعات المصرية. القاهرة. الطبعة الثانية. 1954م. ص: .
- سليمان مرقس، شرح عقد الإيجار، دار النشر للجامعات المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1954م، ص.ص: 10–15.
- سليمان مرقس، شرح عقد الإيجار، دار النشر للجامعات المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1954م، ص–ص: 10–15.

- سليمان مرقس، شرح عقد الإيجار، دار النشر للجامعات المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1954م، ص10–15.

وبالنسبة لمكان كتابة عبارة الجزء أو المجلد، فهو –كما قدّمنا آنفا– بعد العنوان، أو قبل الصفحة وهذا هو الأفضل فيما نراه[1]. ونشير هنا إلى مسألة يغفلها الكثير، وهي أن بعض المؤلفات تحوي أجزاءَ أو مجلدات أو كليهما، وهذه الأجزاء والمجلدات لها عناوين فرعية زيادة على العنوان الرئيسي. وهنا نرى وجوب كتابة الجزء أو المجلد بعد العنوان الرئيسي، لنكتب بعده العنوان الفرعي لهذا المجلد أو الجزء.

مثال: عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، الجزء 4: (العقود التي تقع على الملكية: البيع والمقايضة)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1960.

وهنا قد وضعت العنوان الفرعي بين قوسين بسبب وجود عنوان فرعي أدنى منه، فإن كان العنوان الفرعي واحداً فلا حاجة لوضع القوسين.

إذا تم الاقتباس من كتاب أو بحث له مؤلِفان، فإننا نكتبهما معاً حسب الترتيب الموجود، أي من اليمين إلى اليسار في اللغة العربية، ومن اليسار

(1) – انظر في ذات الاتجاه: عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص55.

إلى اليمين في اللغات التي تكتب من اليسار إلى اليمين كالفرنسية والانجليزية. أو من الأعلى إلى الأسفل إن كتب أحدهما فوق الآخر. ونفصل بينهما بفاصلة (،) أو بحرف (و) أو برمز (&).

فإن كان للكتاب أو البحث أكثر من مؤلفَين، يُكتب اسم ولقب المؤلف الأول، تليه عبارة "وآخرون"، أو عبارة "وزملاؤه"[1]. فإن كان المرجع أجنبيا نضع عبارة "**et al**" [2]. وهناك من يرى كتابة جميع المؤلفين مهما بلغ عددهم[3].

---

(1) – محمد عبد الغني معوض، محسن أحمد الخضيري، المرجع السابق، ص135؛ رجاء وحيد دويدري، المرجع السابق، ص387.

(2) – سعيد إسماعيل صيني، المرجع السابق، ص519.

أو "ET, AL,". انظر: محمد عبد الغني معوض، محسن أحمد الخضيري، المرجع السابق، ص139.

(3) – عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص54.

لعل هذا الرأي مبني على تفضيل إظهار كل من بذل جهدًا في إخراج الكتاب أو البحث، وهي نظرة فيها إنصاف وقليل من المنطق، ولكننا لا نؤيد وجهة النظر هذه؛ لأن المنهجية القصد منها اختصار الجهد والوقت والوسائل للوصول إلى نتيجة علمية مثمرة، وإذا كتبنا جميع المؤلفين فإننا سنقع في بعض الأحياء في حرج؛ فمثلا الموسوعة الفقهية الكويتية ألفها أزيد من مئة عالم، فهل نكتبهم جميعًا؟! وإن قلنا إن ذكرهم هو من باب إظهار منزلتهم والعدل بينهم وبين من ورد اسمه أولاً، فإننا يجب أن نقول أيضا بوجوب ذكر الألقاب العلمية ووظائف الأشخاص الذين استخدمنا مراجعهم. وهذا الأمر غير محبذ كما سنبينه في حينه.

فإن كان الاقتباس من مرجع، لكن الفكرة ذاتها كانت منقولة من مرجع آخر، فإننا نشير إلى المرجع المنقول عنه أو المرجع الأصلي، ثم نليه بعبارة "نقلا عن" أو عبارة تشير إلى النقل، مثل: "اقتبسه"، "تصدير فلان"، "ذكره" أو "أشار إليه" أو "**c.a**" أي **cited after** ، ثم نذكر جميع بيانات المرجع الذي استعملناه[1]، مثال:

منصور مصطفى منصور، العقود المسماة، 1960، ص319. نقلا عن: هلال شعوة، الوجيز في شرح عقد الإيجار في القانون المدني، وفق أحدث النصوص المعدلة، جسور للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 1431هـ- 2010م، ص3-4.

فهنا نعني أن المعلومة المذكورة أعلاه مأخوذة من عند منصور مصطفى منصور، وأن من نقلناها عنه هو هلال شعوة.

وقد يكتب بالعكس، أي المرجع الذي استعمله الباحث، ثم عبارة "نقلا عن"، ثم يليها بمعلومات المرجع الأصلي المنقول منه.

هلال شعوة، الوجيز في شرح عقد الإيجار في القانون المدني، وفق أحدث النصوص المعدلة، جسور للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر،

---

(1) – أحمد عبد المنعم حسن، المرجع السابق، ص92؛ رجاء وحيد دويدري، المرجع السابق، ص385.

1431هـ- 2010م، ص3-4. نقلا عن: منصور مصطفى منصور، العقود المسماة، 1960، ص319.

وفي هذه الحالة نعني أن الفكرة المدونة أعلاه ذكرها هلال شعوة، وهو نقلها عن منصور مصطفى منصور.

وهذه الطريقة هي من باب الأمانة العلمية، إضافة إلى إخلاء المسؤولية في حال النقل الخطأ من صاحب المرجع الذي اعتمدنا عليه[1].

وإذا تم استعمال مصدر أو مرجع مرة ثانية، فإنه يكتب بذكر اسم المؤلف، وإحدى العبارات الآتية:

- المرجع السابق (أو المصدر السابق): إذا كان المرجع أو المصدر قد تمت الإشارة إليه في صفحات سابقة، أو في ذات الصفحة، ولكن فصل بينهما تذييل آخر (أي مرجع آخر).

وقد يوضع بدل عبارة "المرجع السابق" عبارة "مرجع سابق"، نكرة، أو عبارة "مرجع سبق ذكره". على أن هناك من يفرق بين استعمالات هذه العبارات؛ فيجعل عبارة "مرجع سابق" كما أشرنا، وعبارة "المرجع السابق" إذا لم يكن قد

(1) – سعيد إسماعيل صيني، المرجع السابق، ص519.

فصل بينهما شيء[1].

في المراجع باللغة الأجنبية إذا استعمل المرجع مرة ثانية، فإنه لا تدون جميع المعلومات بل يذكر المؤلف، يليه أحد المختصرات الآتية[2]: " op. cit" وهو اختصار لعبارة opere citato، بمعنى في العمل أو المرجع المشار إليه «in the work cited».

مثال:

(1) – MAZEAUD (H), (L) et (J), op. cit P. 460.

ويستخدم هذا الاختصار عند الإشارة إلى مرجع سبقت الإشارة إليه بمعلوماته الكاملة، في صفحات سابقة وليس في ذات الصفحة أو في ذات الصفحة ولكن فصل بين الحاشيتين مرجع أو حاشية مختلفة. مع الإشارة أنه إذا تكرر استعمال مرجع في ذات الصفحة مع وجود فاصل بين الحاشيتين، فالأولى استعمال مختصر "loc. cit"، وهو اختصار لعبارة loco citato، التي تعني في المكان (المرجع) المشار إليه «in the place cited».

(1) – مصطفى نمر دعمس، المرجع السابق، ص258.

(2)– انظر في ذلك: أحمد عبد المنعم حسن، المرجع السابق، ص234– 236؛ محمد عثمان الخشت، المرجع السابق، ص101– 102.

ويستخدم عند تكرار الإشارة إلى مرجع معين (نفس المجلد أو الصفحة) ذكر سابقا، شرط أن يكون قد فصل بين التذييلين (الحاشيتين أو الهامشين) إشارة إلى مرجع مختلف[1]. مع الإشارة إلى أنه يمكن استخدام اختصار op. cit كذلك.

مثال:

(1) - MAZEAUD (H), (L) et (J), Leçons de droit civil. Tomme 1, 2éme édition, Montchrestien, PARIS, 1959. P. 460.

(2) - EL AHAWANI Hossam, Le statut juridique de

(1) – أحمد عبد المنعم حسن، المرجع السابق، ج1، ص236- 237.

هناك من يرى أن op. cit تستعمل عند اختلاف الصفحات المشار إليها، وأن loc. cit تستعمل عندما تكون الصفحات نفسها. محمد عبد الغني معوض، محسن أحمد الخضيري، المرجع السابق، ص140.

وهناك من يرى بأن مختصر loc. cit، يستعمل عندما يكون هناك اقتباسان متتاليان من المرجع نفسه والصفحة نفسها. رجاء وحيد دويدري، المرجع السابق، ص390؛ محمد عثمان الخشت، المرجع السابق، ص102.

وفي اعتقادنا أن الأمر الأخير غير صحيح؛ لأن الاقتباس المتتالي من المرجع نفسه والصفحة نفسها يشار إليه بعبارة ibid، والمؤلفة ذاتها ذكرت ذلك في الصفحة نفسها.

l'enfant conçu en droit Egyptien, revue des sciences juridiques et économiques, 40ème année, n°2, 1998. p. 46.

(3) - MAZEAUD (H), (L) et (J), loc. cit. p. 462.

Ibid: اختصار لكلمة Ibidem اللاتينية، والتي تعني: «في نفس المكان «in the same place». «dans la même place»، لكن يقصد بها: المرجع نفسه أو نفس المرجع[1].

وتستعمل عند تكرار الإشارة إلى نفس المرجع لا تتخلله إشارة إلى مرجع آخر، لكن إن تكررت نفس معلومات الكتاب بالجزء والصفحة، يذكر فقط ibid.

مثال 1:

(1) - MAZEAUD (H), (L) et (J), Leçons de droit civil. Tomme 1, 2éme édition, Montchrestien, PARIS, 1959. P. 460.

(2) - MAZEAUD (H), (L) et (J), ibid. P. 462.

(1) - انظر: أحمد عبد المنعم حسن، المرجع السابق، ص234.

مثال 2:

(1) – MAZEAUD (H), (L) et (J), Leçons de droit civil. Tomme 1, 2éme édition, Montchrestien, PARIS, 1959. P. 460.

(2) – Ibid.

ويمكن استخدام كلمة idem التي تعني «the same» (le/la même) كبديل، ولكن لا يجوز اختصارها إلى id[1].

المطلب الثالث: كتابة المختصرات

قد يلجأ الباحث إلى استخدام عدة مختصرات في بحثه أو مذكرته أو رسالته، حتى لا يعيد كتابتها كاملة كل مرة، لا سيما إن كثر استعماله لها، تجنبا لتضخم العمل البحثي دون فائدة حقيقية. هذه المختصرات منها ما يعبر عن القوانين أو التقنينات، أو دور النشر، أو الهيئات والمنظمات الرسمية وغير الرسمية، الوطنية والدولية، أو عن كيفية الإشارة إلى مرجع معين من حيث طريقة الاستعمال...الخ

(1) – أحمد عبد المنعم حسن، المرجع السابق، ص235.
وهناك من يقول بجواز الاختصار إلى id، وذلك في حالة ما إذا كانت الإشارة إلى نفس الموضع في المرجع. انظر: محمد عثمان الخشت، المرجع السابق، ص101.

وننبه هنا أن هذه المختصرات منها ما هو متفق عليه عالميا، ومنه ما ليس كذلك، بل قد يختلف بشأنه اثنان؛ مما يجعل الباحث في حرج أحيانا عند عرض عمله أمام لجنة المناقشة.

بعض المختصرات باللغة العربية:

قبل أن نشرع في تعداد بعض المختصرات وليس كلها، نذكر بأن الحروف في العبارات المختصرة يفصل بينها بنقطة(.).

ج.ر: الجريدة الرسمية.

ج.ر.ج.ج: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

ق.م: القانون (التقنين) المدني المدني.

ق.أ: قانون (تقنين) الأسرة.

ق.إ.م.إ: قانون (تقنين) الإجراءات المدنية والإدارية.

ق.ع: قانون (تقنين) العقوبات.

د.م.ج: ديوان المطبوعات الجامعية.

غ.م: الغرفة المدنية.

غ. ج: الغرفة الجنائية.

ص: صفحة.

ص.ص: من الصفحة... إلى الصفحة

ج: جزء.

مج: مجلد.

د.ت: دون تاريخ نشر أو دون تاريخ طبع

لا.ت: لا تاريخ نشر.

د.م: دون مكان نشر أو دون مكان طبع.

لا.م: لا مكان نشر.

ط: طبعة.

د.س: دون سنة نشر.

د.م.ت: دون مكان وتاريخ نشر.

د.م.س: دون مكان وسنة نشر.

د.ط: دون طبعة

لا.ط: لا طبعة

م: ميلادي

هـ: هجري

المختصرات باللاتينية

U.N: United Nations (Nations Unies).

الأمم المتحدة

U.N.E.S.C.O: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (L'organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture).

اليونسكو: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة.

U.N.I.S.E.F: United Nations Children's Emergency Fund (Le Fonds des Nations unies pour l'enfance).

اليونيسف: صندوق رعاية الطفولة التابع لهيئة الأمم المتحدة

U.N.R.W.A: The United Nations Relief and Works Agency (Office de secours et de travaux des Nations unies).

اليونروا: وكالة الأمم المتحدة للإغاثة والتشغيل.

O.P.U: Office des Publications Universitaires

etc. : et cætera, et les autres choses

الخ

Op. cit: اختصار لكلمة opere citato، بمعنى في العمل أو المرجع المشار إليه «in the work cited».

Loc. Cit: اختصار لكلمة loco citato، أي في المكان (المرجع) المشار إليه «in the place cited».

Ibid: اختصار لكلمة ibidem اللاتينية، والتي تعني: «في نفس المكان in the same place». «dans la même place».

idem التي تعني «the same» (le/la même)، ويمكن استعمالها بدل ibid.

Et al: اختصار لعبارة "and other"، (et autres) وتعني وآخرون، عندما يكون للكتاب أو البحث ثلاثة مؤلفين فما فوق.

Ed: اختصار لعبارة "edition" (édition)، أي طبعة، "editor" (éditeur)، أي الناشر.

p.p: اختصار لعبارة "page to page" (de la page à la

page)، أي من الصفحة إلى الصفحة.

Nd: اختصار لعبارة "no date" (sans date)، أي دون تاريخ نشر أو لا تاريخ نشر.

V: اختصار لعبارة "see" (voir)، أي انظر أو راجع.

قائمة المصادر والمراجع

1. إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو مصرية، الطبعة الخامسة، مصر، 1984.
2. ابن سيدة، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1421هـ- 2000م.
3. أحمد زكي باشا، الترقيم وعلاماته في اللغة العربية، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، المطبعة الأميرية، مصر، 1912.
4. أحمد شلبي، كيف تكتب بحثا أو رسالة، مكتبة النهضة المصرية، ط 6، القاهرة، 1968.
5. أحمد عبد المنعم حسن، أصول البحث العلمي، الجزء الأول: المنهج العلمي وأساليب كتاب البحوث والرسائل العلمية، المكتبة الأكاديمية، الطبعة الأولى، القاهرة، 1996م.
6. بن علي بن طولون، شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، تحقيق وتعليق: عبد الحميد جاسم محمد فياض الكبيسي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1423هـ - 2002م.
7. ربحي مصطفى عليان، البحث العلمي (أسسه، مناهجه وأساليبه، إجراءاته)، بيت الأفكار الدولية، عمان، الأردن، 2004.
8. رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارسته العملية، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان- دار الفكر، دمشق، سوريا، الطبعة

الأولى، 1421هـ- 2000م.
9. الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين مرتبا على حروف المعجم، ترتيب وتحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميةّ، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1424هـ- 2003م.
10. سعيد إسماعيل صيني، قواعد أساسية في البحث العلمي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1415هـ 1994م.
11. عبد الباسط بن موسى العلموي، المعيد في أدب المفيد والمستفيد، المكتبة العربية، الطبعة الأولى، دمشق، سوريا، 1349هـ.
12. عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، الطبعة الأولى، مصر، 1384 هـ- 1964م.
13. عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تحقيق خليل شحادة، دار الفكر، الطبعة الثانية، بيروت، 1408هـ- 1988م.
14. عبد الرحمن عميرة، أضواء على البحث والمصادر، دار الجيل، الطبعة السادسة، بيروت، د.ت.
15. عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، ج1، نظرية الالتزام بوجه عام، مصادر الالتزام، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، 1952.

16. عبد الله بن عقيل، شرح بن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح بن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث للنشر والتوزيع – دار مصر للطباعة، الطبعة العشرون، القاهرة، 1400هـ – 1980م.
17. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، كتابة البحث العلمي، ومصادر الدراسات الإسلامية، دار الشروق، ط 3، جدة، 1406هـ– 1986م.
18. عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، ط2، دمشق، سوريا، دار النمير، 2004.
19. عدنان الخطيب، المعجم العربي بين الماضي والحاضر، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الثانية، لبنان، 1414هـ – 1994م.
20. فريد الأنصاري، أبجديات البحث في العلوم الشرعية، منشورات الفرقان، ط1، الدار البيضاء، المغرب، 1997.
21. محمد البدوي، المنهجية في البحوث والدراسات الأدبية، دار المعارف للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، سوسة، تونس، 1998.
22. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الرابعة، 1425 هـ – 2004م.
23. محمد بن أحمد بن يوسف الخوارزمي، مفاتيح العلوم، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، د.ت.م.
24. محمد بن سهل بن السراج، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين

الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، بيروت، لبنان، 1417هـ– 1996م.
25. محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، ألفية ابن مالك، المكتبة الشعبية، بيروت، لبنان.
26. محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، الزَّبيدي، تحقيق مصطفى حجازي، تاج العروس من جواهر القاموس، مطبعة حكومة الكويت، 1389هـ– 1969م.
27. محمد بن مكرم بن على ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، الطبعة الثالثة، بيروت، لبنان، 1414هـ.
28. محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، الطبعة الثالثة، القاهرة، 1415هـ– 1994م.
29. محمد التونجي، المنهاج في تأليف البحوث وتحقيق المخطوطات، عالم الكتب، د.م.ت.
30. محمد عبد الغني معوض، محسن أحمد الخضيري، الأسس العلمية لكتابة رسائل الماجستير والدكتوراه، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1992.
31. محمد عثمان الخشت، فن كتابة البحوث العلمية وإعداد الرسائل الجامعية، مكتبة ابن سينا، القاهرة، مصر، 1990.

32. مروان عبد المجيد إبراهيم، أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، مؤسسة الوراق، الطبعة الأولى، الأردن، 2000م.
33. مصطفى الصادق الرافعي، تاريخ آداب العرب، مراجعة وضبط: عبد الله المنشاوي، مهدي البحقيري، مكتبة الإيمان، الطبعة الأولى، مصر، 1997.
34. مصطفى بن عبد الله المشهور بحاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، بيروت، لبنان، د.ت.
35. مصطفى نمر دعمس، منهجية البحث العلمي في التربية والعلوم الاجتماعية، دار غيداء للنشر، الأردن، 2008.
36. مهدي فضل الله، أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، دار الطليعة، ط 2، بيروت، لبنان، 1998.
37. ناجي عبد النور، منهجية البحث السياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011.
38. نور عطا الله الصرايرة، التعريف والتنكير بين النحويين والبلاغيين، دراسة دلالية وظيفية (نماذج من السور المكية)، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، 2007.

فهرس المحتويات

مقدمة:..... 1
الفصل الأول: العلاقة الثلاثية في البحث العلمي 3
المبحث الأول: مفهوم البحث العلمي..... 4
المطلب الأول: تعريف البحث العلمي 4
المطلب الثاني: مواصفات وأنواع البحث العلمي 6
الفرع الأول: الموصفات التي لا بد منها في البحث العلمي 6
الفرع الثاني: أنواع البحث العلمي 10
المبحث الثاني: صفات الأستاذ والباحث 19
المطلب الأول: صفات الأستاذ 19
المطلب الثاني: صفات الباحث 21
الفصل الثاني: خطوات كتابة بحث علمي أكاديمي 27
المبحث الأول: اختيار الموضوع والاستعداد لعمية البحث.....27
المطلب الأول: نصائح وتوجيهات مفيدة في مرحة البحث.....27
المطلب الثاني: المرحلة التحضيرية لإعداد البحث.....35
الفرع الأول تقييد المعلومات الخاصة بالمراجع والأفكار 35
الفرع الثاني: وضع الإشكالية 38
المطلب الثالث: الجانب اللغوي لكتابة البحوث.....39
الفرع الأول: مواصفات الفقرة 40

الفرع الثاني: مواصفات الجملة 48
الفرع الثالث: علامات الترقيم..... 50
المبحث الثاني: مصادر ومراجع البحث العلمي 64
المطلب الأول: كتابة المصادر والمراجع..... 64
الفرع الأول: المقصود بالمصدر والمرجع 64
الفرع الثاني: كتابة معلومات المصادر والمراجع..... 72
الفرع الثالث: طرق ترتيب المصادر والمراجع 74
المطلب الثاني: الاقتباس من المصادر والمراجع وتوثيقها..... 91
المطلب الثالث: كتابة المختصرات 108
قائمة المصادر والمراجع 114
فهرس المحتويات 119